جامعة محمد خيضر بسكرة

الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

مذكرة ماستر

اللغة والأدب العربي

دراسات لغوية

لسانيات عربية

رقم: ع/24

إعداد الطالب:

نعيمة هراكي

يوم: 19/06/2023

متضمنات القول في كتاب الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني

لجنة المناقشة:

الأستاذة ليلى كادة	أ.د	محمد خيضر بسكرة	مشرفا
الأستاذ إبراهيم بشار	أ.م ح.أ	محمد خيضر بسكرة	مناقشا
الأستاذة نورة بن حمزة	أ.م ح.أ	محمد خيضر بسكرة	رئيسا

السنة الجامعية : 2023/2022م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وعرفان

لك الحمد ربنا يا من مننت علينا بنعمة العلم ويسّرت لنا سبله

وسخّرت لنا من يعيننا على تحصيله وعلمتنا مالم نكن نعلم.....

والصلاة والسّلام على خير المعلمين سيد الخلق أجمعين

نتقدم بشكرنا وتقديرنا الخاص لأستاذتنا الدكتورة " **ليلى كادة**" على التوجيهات

والنصائح القيمة التي أمدتنا بها لإنجاز هذا البحث

مع تقديرنا لمكانتها العلمية وما زانها من كريم الأخلاق

ونبل التعامل وعلو الهمة وسماحة الأصفياء وتواضع العلماء

فجزاها الله خيرا وأطال في عمرها ونفع بها

مقدمة

إن النظرة الفاحصة المتأنية لتراث العربي؛ خاصة في القرنين الثالث والرابع الهجري تؤكد مما لا يدع مجالا للشك أهمية هذا التراث، وما يتصف به من دقة في الطرح وهو ما يستدعي لزاما إقامة جسر التواصل بينه وبين اللّسانيات الحديثة، لنقل هذا الإرث من حيز التاريخ إلى فضاءات التنظير اللساني العالمي.

ومن بين مباحث التراث العربي وقع اختيارنا على البحث البلاغي، لما فيه من العناية ببنية الكلام، وصياغته، وانتاج الدّلالة، وتوجيه المعنى، وما يتضمنه من وظائف ابلاغية تواصلية، فالظاهرة البلاغية تختلف عن غيرها من الظواهر اللّغوية؛ لتعدّيها حدود الملفوظ إلى المعاني الإضافية، كما أنّها تتقارب مع رؤى أخرى، كالرُّؤية التُّداولية التي تبحث في الأساس عن المعاني المتضمنة في الخطابات، وذلك بتجاوزها المعنى الحرفي، وبحثها في المعاني الخفية.

حَرِيٌّ بالبيان أن البحوث البلاغية كشفت تصوّرا عميقا، لأهمية ما تحمله الأقوال والخطابات من معان بعيدة مرتبطة، بأغراض المتكلّمين، ومقاصدهم، حيث تجعل من الخطاب البلاغي نظاما تواصليا وظيفته تكمن في العلاقة القائمة بين البنية، وإحالاتها التّداولية، ذلك أن الأقوال البلاغية في أساسها، تخاطبات قائمة بين متكلّم وسامع، تُرَاعَى فيها المقامات، وأحوال المتخاطبين. والمقام البلاغي باعتباره مقام مُنْقَضٍ يمكن إعادة بنائه، ووصفه واستحضاره تاريخيا، فغاية البلاغة التعليم بما يناسب الموقف، ليتمكّن السّامع من قبض المعنى، وفهم المقصود، وعلى الرّغم من اختلاف البلاغة والتداولية في المنهج والنشأة، إلاّ أنّهما يلتقيان في نقطة رئيسية، وهي التواصل، فمن التعاريف اللّغوية

البسيطة للبلاغة؛ أنّها تعني الانتهاء، والوصول، كما يشتركان في نقطة لا تقل أهمية عن التواصل، وهي الكشف عن المتضمن في القول؛ أي البحث عن المعاني الخفية المضمرة، التي أولى لها التداوليون العناية الكبيرة، فجعلوها قسما من أقسامها حصرها معظمهم في بعدين رئيسيين: (الافتراضات المسبقة، والأقوال المضمرة)، إلاّ أنّ بعضهم يتعدّاها إلى الاستلزامات الحوارية، والفعل غير المباشر (الأفعال الكلامية)، حيث تختزن هذه الأبعاد من المتضمنات معانٍ ومفاهيم غير ظاهرة في بنية الملفوظ، إنّما تفهم من خلال إرجاعها لسياقاتها التي وردت فيها، أو ما تقاسم من معلومات بين المتخاطبين أضف إلى ذلك ما يحيط بالقول من ملابسات وأحداث كلامية.

من هذا المنطلق كانت هذه القراءة التحليلية التداولية دافعا، لاستنطاق بعض جوانب التراث البلاغي العربي، لنقف على عصارة الفكر التداولي عند علمائه، ومن خلال فنون البلاغة الثلاث، وما جاء فيهم من اجتهادات ودراسات، لمسنا ملامح ذلك الفكر في طيّات مباحثهم خاصة ما تعّلق بتقسيمات المعاني، وتحليلاتهم لمختلف صور البيان وما تحيل إليه؛ لذلك أردنا أن ننظر للبلاغة العربية لا بوصفها مدرسة تجميلية، بل نظرية مقصدية خطابية متكاملة الأركان من منتج ومتلقي، ومقام، وظروف كلامية. وأن نبيّن أن البلاغيين والمفكّرين العرب مارسوا المنهج التداولي قبل أن يذيع صيته بصفته فلسفة، واتّجاها، ومنهجا. وأن الانبهار بالنظريات الغربية، يجب أن يقابله اعتراف بمجهودات، وفكر علمائنا الذين تفطّنوا في وقت مبكر، وبإمكانيات متواضعة إلى ما وصل إليه الفكر الغربي اليوم. فوقع اختيارنا على كتاب الإيضاح، لصاحبه الخطيب القزويني، ذلك لما

فيه من مادّة بلاغية دقيقة، وتحليلات عميقة تجلّت فيها ملامح تداولية خاصة فيما تعلّق بمتضمنات القول.

من أجل ذلك ارتأينا أن يكون موضوع بحثنا موسما بـ:

«متضمنات القول في كتاب الإيضاح في علوم البلاغة الخطيب القزويني»

ولعَلَّ ما دعانا لاختيار هذا البحث جملة من العوامل، والأسباب تراكمت تدريجيا حتى كوّنت رغبة ملحة تدفعنا، للخوض في غماره دون رهبة، من بينها:

- ✓ إبراز مكانة كتاب الإيضاح في علوم البلاغة، وما لصاحبه من فضل في الوقوف على الجانب التداولي خاصة وأن الدّراسات لقسم التضمينات شحيحة في هذا الكتاب، إلاّ ما جاء من بحوث متفرقة في بعض المقالات.
- ✓ السّير في الاتجاه الذي يسعى، لإرساء مكانة التراث العربي خاصة البلاغي فيّ مصاف النظريات العربية الحديثة، والرّبط بينهما.

كانت هذه جملة من أبرز الأسباب التي دفعتنا للولوج في البحث عن متضمنات القول من خلال الدّرس البلاغي الذي عرضه القزويني في كتابه الإيضاح في علوم البلاغة، حيث إنّه بالنظر إلى طبيعة هذا الطرّح تبادرت لدينا جملة من التساؤلات أوجزناها في الآتي:

- ✓ إذا كانت الأبعاد التضمينية هي الافتراض المسبق والقول المضمر، فما طبيعتها؟
- ✓ وهل استطاع القزويني من خلال كتابه، وبفكره البلاغي القديم أن يصوغ مادّة تناظر ما جاء في تضمينات الفكر التداولي الحديث؟

- ✓ وإن صحّ هذا، فهل هناك ملامح لوجود الافتراض المسبق، والقول المضمر في الدّرس البلاغي القديم؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات كان تفريع بحثنا في الصورة التنظيمية التالية:

- ✓ مقدمة
- ✓ مدخل
- ✓ الفصل الأول: تجليات الافتراض المسبق (PRESUPPOSITION) في كتاب الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع)، للخطيب القزويني
- ✓ الفصل الثاني: تجليات الأقوال المضمرة (IMPLICIT) في كتاب الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع) للخطيب القزويني
- ✓ خاتمة

فأما الفصل الأوّل، فوزعناه على أربعة عناوين كبرى، كان أوّلها للكشف عن ماهية الافتراض المسبق، وجاء ثانيها لذكر خصائصه ومميزاته، واقتصر ثالثها على تحديد أنواعه، والرّابع كشفنا فيه عن بعض مواطن الافتراض من خلال مدوّنه البحث.

ثم انتقلنا للفصل الثاني والذي أدرجنا فيه أربعة عناوين رئيسية، أوّلها عن ماهية الأقوال المضمرة وثانيها خصصناه للقول المضمر عند العرب القدامى وثالثهما ذكرنا فيه خصائص الأقوال المضمرة ودرجاتها، أمّا الرّابع بحثنا فيه عن تجليات القول المضمر من خلال مدوّنة البحث.

هذا وقد أنهينا البحث بخاتمة تلخّص مجمل ما توصّلنا إليه من نتائج.

وبما أن، طبيعة البحث احتاجت أن نزواج بين المرجعيتين التراثية والحداثية، العربية منها والغربية، فكانت مصادرنا متنوعة، إذ أن أهمّها مدوّنة البحث بطبيعة الحال الإيضاح في علوم البلاغة، وبعض المراجع منها: الافتراض المسبق بين اللّسانيات الحديثة والمباحث الدولية اللّغوية في التراث العربي الإسلامي لهشام إبراهيم عبد الله الخليفة، المضمر لأوريكيوني، التداولية لجورج يول وغيرها من المراجع.

وتجدر الإشارة إلى أن البحث ارتكز على المنهج التداولي، باعتباره أكثر ملاءمة، لطبيعة الموضوع وضرورياته.

وقد لا يخلو أي بحث من الصّعوبات أو العوائق التي يمكن أن تعترض سبيل الباحث أثناء عمله من بينها:

-صعوبة تحصيل أهم المراجع التي كانت تستثري البحث أكثر من هذا القدر، ناهيك عن تضيع الوقت في البحث عليها.

ولكن بفضل المولى عزّ وجل ثم فصل الأستاذة المؤطّرة " ليلى كادة" تجاوزنا الصّعوبات، واكتمل هذا البحث، ليخرج إلى الوجود بهذه الحلة، لذلك نتوجه إليها بخالص عبارات الشكر والامتنان والعرفان على توجيهاتها، وتقويمها لهذا البحث لها منا كل التقدير والاحترام.

نسأل الله عزّ وجل أن يلهمنا السّداد في القول، والفكر، والعمل، وهو حسبي ونعم الوكيل.

الطالبة

مدخل مفاهيمي

لم تتمكن النظريّات اللّسانية التي سبقت التدّاولية عن الإجابة، على العديد من التّساؤلات التي كان يطرحها الباحثون من اللّسانيين، وفلاسفة اللّغة على أنفسهم، حتّى ظهرت ملامح نظرية جديدة تتناول الظاهرة اللّغوية من جانبها الاستعمالي التّواصلي، للكشف عن المقاصد، والوصول إلى المعاني الصّريحة والضمنية.

التدّاولية(Pragmatique) مصطلح غربي يعود الفضل في ترجمته إلى اللّغة العربية، لِـ "طه عبد الرّحمان"؛ إذ يقول في كتابه "في أصول الحوار وتجديد علم الكلام": "وقع اختيارنا منذ 1970 على مصطلح «التداوليات» مقابلا للمصطلح الغربي «براغماتيك»، لأنّه يوفي المطلوب حقّه"[1]. أمّا في المشرق العربي فقد تعدّدت المصطلحات المقابلة لهذا المفهوم (Pragmatique)، مثل الذّرائعية، والبراغماتية، والنّفعية والوظائفية، وعام التّخاطب .....[2]. غير أنّ مصطلح التداولية يختلف عن الذّرائعية (Pragmatisme)، ذلك أن الثاني أسبق من الأول، فَهُوَ يُقْصَدُ به المذهب الفلسفي الذي يقول إنّ معيار صدق الفكرة، أو الرّأي هو النتيجة العلمية التي تترتّب عليها من حيث كونها مفيدة أو مضرة[3]. أمّا الأوّل فيعني التيّار اللّغوي الجديد الذي يهتم بتحليل الخطاب التلَفّظي وبيان مقصاده بالرّجوع للظروف التي أُنْجِزَ فيها، وأطرافه المشاركة.

---

(1) –في أصول الحوار وتحديد الكلام، طه عبد الرحمان، المركز الثقافي العربي، الدّار البيضاء–المغرب، 200م، ط2، ص 28.

(2) –ينظر: الوظائف التداولية للتخاطب السياسي وأبعاده الحجاجية، نور الدين أجعيط، عالم الكتب الحديث، إربد–الأردن، 2016، ط 1، ص 12.

(3) –ينظر: التداولية في الفكر النقدي، كاظم جاسم منصور الغزاوي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهرة–مصر، 2017 م، ط 1، ص 31، 32.

1-تعريف التداولية

1.1-لغة

جاء في "مقاييس اللّغة" من مادّة(دول)، أنّها وردت على وجهين: "أحدهما يدلّ على تحوّل شيء من مكان إلى آخر يدل على ضعف واسترخاء .....[.....] .....،تداول القوم الشّيء بينهم: إذا صار من بعضهم إلى بعض، والدّولة لغتان، ويقال بل الدّولة في المال والدّولة في الحرب، وإنّما سيما ذلك من قياس الباب، لأنه أمر يتداولنه، فيتحول من هذا إلى ذلك، ومن ذاك إلى هذا"[1].

وورد في "لسان العرب" من مادّة (دول): "يقال صار الفيء دولة بينهم يتداولونه مرّة لهذا و مرّة لهذا، والجمع دولات و دول، .....[.....].....، وتداولنا الأمر: أخذناه بالدّول، وقالوا دواليك، أي مداولة على الأمر، و تداولته الأيادي، اخذته هذه مرّة وهذه مرّة"[2].

وبالتّمعّن فيما تقدّم نلاحظ اتفاق المعاجم العربية على معنى الجذور اللّغوي(دول): هو التحوّل والانتقال من حال إلى حال، أو مكان إلى آخر.

2.1-اصطلاحًا

كلمة تداول بمفهومها الاصطلاحي "توحي بتبادل الأدوار بين المتكلّم والمتلقي، فمرة يكون المتكلّم متلقيا ومرة يكون المتلقي متكلّما، واستمرار التداول يوحي بالتّواصل

---

[1] -مقاييس اللّغة، ابن فارس، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، القاهرة-مصر، 1399 هـ/1979 م، ج 2، مادة (دول)، ط 2، ص 314.

[2] -لسان العرب، ابن منظور، تح: عبد الله على الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة-مصر، (د ت)، مادة (دول)، (د ط)، ص 1456.

والفهم المستمر، وإذا انقطع الفهم لم يعد هناك تداول"[1]. هذا يحلينا إلى أن التداولية هي التداول في الحوار الذي تنضوي تحته الإشارات والإيماءات، واستلزامات خطابية، ومتضمنات في القول.

ورد في القاموس الموسوعي للتداولية أنّ الظواهر التي تَهُمُّ التداولية، هي الظّواهر التي تتدخل في تأويل الأقوال، ولكن لا يعالجها التركيب ولا تعالجها الدّلالة، ويشمل هذا ظواهر متنوّعة جدًّا تتصل باللّغة في استعمالها، وفي السّياق وبإسناد الإحالات، ورفع اللّبس، وإسناد القوة المتضمنة في القول.[2]

من الواضح أن التعريف الفرنسي، للتداولية لا يختلف عن المفهوم الاصطلاحي لكلمة تداول، فكلاهما يتصلان باللّغة في استعمالها، وكلاهما يتوقان للكشف عن المعنى، والقصد.

ومن جهة التعريفات التي قدّمت للتداولية:

تعريف موريس (Moriss) سنة 1938 م، وهو أقدم تعريف للتداولية هو أن "التداولية جزء من السيميائية، التي تعالج العلاقة بين العلامات ومستعملي هذه العلامات"[3] ، ربط موريس التداولية بعلم العلامة (لغوية وغير لغوية)، كذلك علاقة العلامة بمؤوّليها.

---

[1] – «التداولية: المصطلح وقضايا المنهج، والتداولية العربية حازم القرطاجني أنموذجا»، نادية لطفي ناصر، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية والتربوية، (د ب)، (د ت)، ص 50.

[2] – ينظر: القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلر–آن ريبول، تر: عز الدّين المجذوب وآخرون، دار سيانترا، تونس، 2010 م، (د ط)، ص 573.

[3]–المقاربة التداولية، فرانسواز ارمينكو، تر: سعيد علوش، مركز الإنتماء القومي، الرباط–المغرب، 1998 م، (د ط)، ص 06.

كما "نجد تعريفا لسانيا عند آن ماري دبير (Anne-Marie Diller)، وفرانسوا ريكانتي (François Récanti)، كالتالي: التداولية هي دراسة استعمال اللّغة في الخطاب، شاهدة في ذلك على مقدرتها الخطابية[1]؛ أي قدرتها على التبليغ، وإيصال الرّسالة من متكلّم إلى مخاطب، وهذه المقدرة تتحكّم فيها كافة ظروف الخطاب.

غير أن "الحديث عن التداولية، وعن "شبكتها المفاهيمية" يقتضي الإشارة إلى العلاقات القائمة بينهما، وبين الحقول المختلفة لأنّها تشي بانتمائها إلى حقول مفاهيمية تضم مستويات متداخلة، كالبنية اللّغوية، وقواعد الخطاب، والإستدلالات التداولية والعمليات الذهنية المتحكّمة في الإنتاج والفهم اللّغويين، وعلاقة البنية بظروف الاستعمال"[2]. وهذا القول يحيل بأن التداولية، باعتبارها تمثل التواصل اللّغوي الإستعمالي، فإن علاقتها بحقول معرفية متعدّدة تتعلّق بالسّامع والمخاطب سواءًأ من الجانب النفسي أو الاجتماعي، أو الثقافي، أو مع العلوم اللّغوية الأخرى.

"وتمتاز عملية دراسة اللّغة من خلال التداولية بأنها تمكّننا من التحدّث عن المعاني التي يقصدها الناس، وعن افتراضاتهم، وأهدافهم، وما يصبون إليه، وأنواع الأفعال التي يؤدّونها أثناء تكلّمهم .....[.....].....، لأنّها تتعلّق بالكيفية التي يتمكّن من خلالها الناس فهم أحدهم الآخر لغويا"[3].

---

[1]–المرجع السابق، ص 60.

[2]–التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة «الأفعال الكلامية» في التراث اللّساني العربي، مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت–لبنان، يوليو 2005م، ط 1، ص 16.

[3]–التداولية جورج يول، تر: قصي العتابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت–لبنان، 1431 هـ/2010 م، ط 1، ص 20،21.

ومنه فالتداولية اتّجاه لغوي تواصلي يدرس اللّغة أثناء الاستعمال مراعيا، بذلك حال المتكلّم والسّامع، والظروف المحيطة بالخطاب من سياقات لغوية، وغير لغوية، ومواقف كلامية، وملابسات للقول نفسه، وهذا كلّه من أجل الكشف عن المقاصد، والمعاني سواءً الخفية أو الظاهرة.

وفي الحديث عن المقاصد الخفية (المتضمنة في القول)، تولي التداوليات اهتماما بالغا، بهذا الجانب، حيث جُعِلَت قسما من أقسامها تحت مسمّى "متضمنات القول"، إذ قسّمها علماء التداولية إلى بعدين رئيسيين هما: "الافتراض المسبق، والأقوال المضمرة"، وهناك من يضيف إليها الاستلزامات الخطابية والفعل غير المباشر، وسنكتفي في هذا البحث بالبعدين الأول والثاني.

2-علاقة التداولية بالبلاغة

حال التداولية، كحال باقي علوم اللّغة. لها علاقة وطيدة، بباقي العلوم خاصة التي تدرس العلاقات الدّاخلية والخارجية، كالنحو والبلاغة، وتشترك التداولية مع البلاغة في المنطقة، والوجهة في آن واحد معًا، وذلك من حيث دراسة المقام، والغرض من التواصل. كما تعتمد التداولية على قوانين عرفية خاصة بظروف، وملابسات الموقف؛ بحيث لا يمكن أن تقف عند القواعد الخاصة بجملة ما، وإنّما تهتم باستخراج دلالات هذه الجملة حسب السّياقات المختلفة التي تقع فيها، وهذا الموضوع ذاته الذي تدرسه البلاغة[1].

[1] -ينظر: البحث البلاغي العربي من منظور تداولي، عشري محمد الغول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2021 م، ط 1، ص 18.

يقول خليفة بوجادي: "وإذا كانت التداولية في أوجز تعريفاتها، هي دارسة مناحي الكلام، أو دراسة اللّغة حين الاستعمال، فإن البلاغة هي المعرفة باللّغة أثناء استعمالها، وبكلمة هي: «فن القول» "[1]، فهي "أحسن ما يتناول إبراز العلاقات التداولية في اللّغة، لأنّها تهتم بدارسة التعبير على مختلف مستوياته اللّفظية والتركيبية والدّلالية، والعلاقات القائمة بينهما"[2].

إذن فالبلاغة تشترك مع التداولية، في دراسة مستويات الكلام أثناء التلفّظ به، والعلاقات القائمة بين هذه المستويات، ومع أطراف الخطاب، "فالبلاغة تنطلق من المتكلّم وقصده من كلامه، وما يجب أن يتوفّر فيه من شروط حتى يكون بليغا، لنتّجه نحو المستمع باعتباره المقصود من الخطاب، فتراعي مقتضى حاله، إضافة لعنايتها بالرّسالة في حدّ ذاتها، فتضع لها شروطا لكي تصير خطابا بليغا ناجحا"[3] ، لممارسة الفعل على المتلقي في سياقات مخصوصة، لدرجة أنّ هناك من يسوّي بينهما مثل جيفري ليتش (d.Leitch)، حيث يرى أن البلاغة تداولية في صميميها، إذ أنّها ممارسة الاتصال بين المتكلّم والسامع[4]، هذا الاشتراك الكبير بينهما جاء من كون البلاغة العربية تدرس التعبير على مختلف مستوياته، والعلاقات بينها، والظروف التي أُنْشِئ فيها التعبير اللّغوي.

---

[1]–في اللّسانيات، التداولية مع محاولة تأصيلية في الدّرس العربي القديم، خليفة بوجادي، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، سطيف–الجزائر، 2009 م، ط 1، ص 154.

[2]–المرجع نفسه، ص 154.

[3]– «التداولية والبلاغة العربية»، باديس لهويمل، مجلة المخبر (أبحاث في اللّغة والأدب الجزائري) قسم الآداب واللّغة العربية، كلية الآداب واللغات، جامعة محمّد خيضر، الجزائر، 2011 م، ص 166.

[4]–ينظر: المرجع نفسه.

3-متضمنات القول

بما أن التداولية تهتم بالتواصل في أشكاله اللّغوية المستعملة، فإنّ "أي تواصل يكون تصريحيا ضمنيا بشكل جزئي. وكل دلالة تنشأ في قسم منها عن معطيات ضمنية. وغالبا ما يبدو في الواقع نصيب الضمني أوفر من نصيب التّصريحي .....[.....]. إن الضمني موجود حيثما نظرت سواء تعلّق الأمر بـ "المعنى الحرفي أو بالقيمة اللاّقولية أو بالأعمال غير المباشرة"[1]. فالخطاب في أصله يَميل إلى الاضمار أكثر منه إلى الصراحة، لأنه إذا غاب الضمني امتنع التواصل، إذ يعرّفه سورل: بأنه الشرط السّياقي لنجاح عمل لغوي، يبد أنّه لا يسميه "ضمنيا" بل "مفهوما"، ويبدو أنّ هذا التلّفظ الأخير يشمل ما يسمّيه أوستين "ما يفهم منه"، فأوستين قسّم ظاهرة الضمني إلى "ما يؤدي إليه" و "ما يفهم منه" و "ما يقتضيه"، و"ما يؤدي إليه" تمثل علاقات الاستلزام والتناقض، لأنه من غير الممكن تأكيد ملفوظين متناقضين، كما لا نستطيع نفي ما يستلزم من خطاب ما. أمّا "ما يُفْهَمُ منه"، وهو ما يُعْتَمَدُ أو ما يُسَلّم به، إذ يعدّ شرطا أساسيا لنجاح الإخبار. أمّا "ما يقتضيه"، كأن تقول "إنّ أطفال زيد كلّهم صُلعٌ، يقتضي أن لزيدٍ أطفالاً"[2]، وهذا ما يسمى بالافتراض المسبق.

ومنه فـ "متضمنات القول": هي كل ملفوظ يفهم من السياق الذي ورد فيه حيث يربط المخاطب الملفوظ بسياقه وباستدعاء قوانين الخطاب.

---

[1]-التداولية من أوستن إلى غوفمان، فيليب بلانشيه، تر: صابر الحباشة، دار الحوار، اللاّذقية-سورية،2007 م، ط 1، ص 144.

[2]-ينظر: المرجع نفسه، ص 144، 145، 146.

وقد اختصرنا ما سبق قوله في المخطط الآتي:

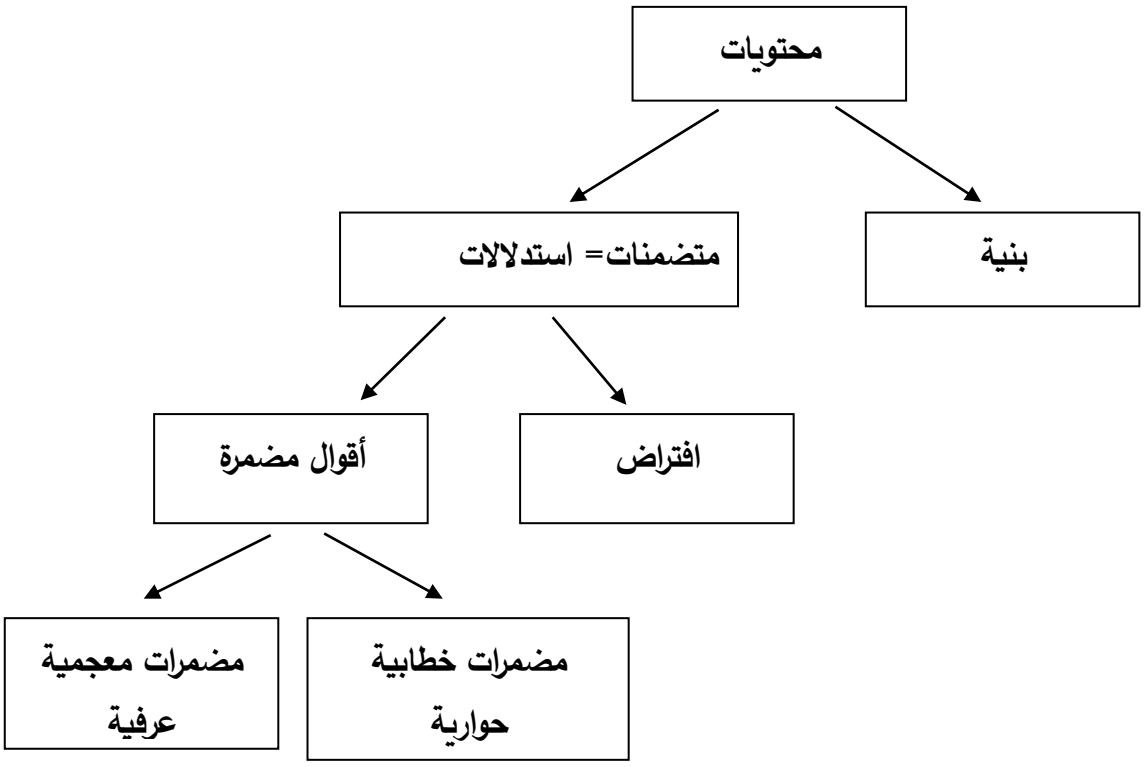

مخطط رقم 01: متضمنات القول

الفصل الأول:

تجليات الافتراض المسبق (PRÉSUPPOTION)

في

كتاب الايضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان البديع) للخطيب القزويني

-توطئة

الافتراض المسبق(Présupposition) واحد من جملة الظّواهر المتعلقة بمتضمنات القول؛ إذ يرصد الجوانب الضمنية، والخفية من قوانين الخطاب، فهو ينضوي تحت جملة من الأنظمة الخطابية العامة، كسياق الحال وغيرها من القوانين الأخرى.

وكما هو معروف أن البلاغة العربية فن الخطاب، وُجِدَت لِتَجْعَلَ المتكلّم يضع كلامهُ في القالب الصّحيح، وليمرّر قصده، ومبتغاه سواءً كان صريحًا، أو خفيا.

من هذا المنطلق أردنا أن نرصد بعض مظاهر الافتراض المسبق في كتاب الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني من خلال الأساليب الخبرية والإنشائية.

لذا سنبدأ بماهية الافتراض المسبق، ثم ستنتقل إلى أنواعه، وبعدها سنقوم برصد مواطن الافتراض المسبق من خلال المدونة.

1-ماهية الافتراض المسبق (Présupposition)

عرف مصطلح الافتراض المسبق في المجال التّداولي التواصلي، بمفهومه الواسع والحديث، ولكن هذا لا يعني أنه لم يكن معروفا لدى القدامى من علماء العربية، ليس بنفس المصطلح طبعا، ولكن بمسمّيات أخرى تقترب في مفهومها من مفهومه الذي وضعه له التّداوليون من أصحاب المجال.

1.1-الافتراض

1.1.1-لغة

تعدّدت تعاريف الفرض أو، الافتراض في معاجم اللّغة العربية، حيث أصّل له ابن فارس (ت 395 هـ). بمعنى(فرض). بقوله: "الفاء والرّاء والضاد أصل صحيح يدلّ على تأثير في شيء من حزَّ أو غيره. فالفرض: الحزّ في الشيء. يقال: فرضت الخشبة من .....[....]....، ومن الباب اشتقاق الفرض الذي أوجبه الله تعالى، وسُمِّي بذلك لأنه له معالم وحدودًا." [1]

وفي لسان العرب يقول ابن منظور (ت 711 هـ): "فَرضت الشيء أفرضه فرضا، وفرضته للتكثير .... [....].... افترضت الرَّجُلَ، وفَرَضْتُ الرَّجُلَ، افترضته إذا أعطيته، وقد افترضته افراضا".[2]

نستنتج من التعريفين أنّ الفرض هو الواجب، والقطع في الشيء دون فصله والالتزام به.

2.1.1 -اصطلاحا

لم يتطرّق علماء العربية القدامى لتعريف الافتراض صراحة إلاّ نادرا، فقد ورد هذا المصطلح عند علماء الكلام والمناطقة، وهذا فيما ذكره السّكاكي (ت 626هـ) في كتابه "مفتاح العلوم" في باب الاستدلال. يقول: "أما المطلقات العامة؛ فالمثبتة منها مثل قولنا: كل اسم كلمة تنعكس ببعضية. وبيان انعكاسها: إما بالافتراض: وهو أنه يمكن الإشارة إلى واحد من آحاد هذا الكل، محكوما عليه بالإسمية. "[3] .

---

[1]– مقاييس اللّغة، ابن فارس (ت 395 هـ)، ج 4، مادة (فرض)، ص 488، 489.

[2]- لسان العرب، ابن منظور، مادة (فرض)، ص 3387.

[3] –مفتاح العلوم، السّكاكي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، 1403 هـ/ 1983 م، ط 1، ص 469–470.

كما عَدَّهُ " التهناوي" (ت 1191ه) مصطلحا خاصا بالمنطقيين، بقوله: "هو عند المنطقيين طريق من طرق بيان عكوس القضايا، وهو فرض ذات الموضوع شيئا معيّنا، وحَمْلُ وَصْفَيْ الموضوع والمحمول ليحصل مفهوم العكس. وإنّما اعتبروا الفرض ليشمل القضية الخارجية والحقيقة، فالفرض هَهُنا بالمعنى الأعمّ الجامع للتحقق".[1]

ومنه فإن مصطلح أو لفظ الافتراض عند علماء الكلام يطلق على الكلمة إذا حُكِمَ عليها بالإسمية، أمّا عند علماء المنطق، فهو طريق من طرق الاستدلال لإثبات العكس، وبيان جوهر القضايا في جوهرها وخارجها.

2.1-الافتراض المسبق

1.2.1-عند المحدثين

الافتراض المسبق هوما يفترض المتكلّم صحته، وصدقه قبل أن يُصْدِرَ كلامه، كما يعد استدلالا فعلياتيا شأنه شأن التلويح الحوار ينتحه المتكلّم وليس الجملة[2]، إذ إنه "في كل تواصل لساني ينطلق الشركاء من معطيات، وافتراضات معترف بها ومتفق عليها بينهم.

تشكل هذه الافتراضات الخلفية التواصلية الضرورية لتحقيق النجاح في عملية التواصل، وهي محتواة ضمن السياقات والبنى الركيبية العامة" [3]. كما يُعِدّ الافتراض المسبق وسيلة تقدّمها اللّغة من أجل الاستجابة للحاجة المتسترة، أو المخفية التي يشعر بها المتحدثون في المواقف الكلامية المتعددة[4]. حيث"يوجّه المتكلم حديثه إلى السامع على أساس ما يفترض سلفا أنه معلوم له، فإذا قال رجل لآخر: أغلق النافذة، فالمفترض

---

(1) –كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي، تح، علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت–لبنان، 1996م، ج1، ط1، ص235.

(2) –ينظر: الافتراض المسبق بين اللّسانيات الحديثه والمباحث اللّغوية في التراث العربي والإسلامي، هشام إبراهيم عبد الله الخليفة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت–لبنان، 2021 م، ط1، ص 27.

(3) –التدّاولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، د. مسعود صحراوي، ص31،30.

(4) –ينظر: التدّاولية في الفكر النقدي، كاظم جاسم منصور العزاوي، ص 118.

سلفا أنّ النافذة مفتوحة، وأن هناك مبررا يدعو إلى إغلاقها، وأنّ المخاطب قادر على الحركة، وأن المتكلم في منزلة الآمر، وكل ذلك موصول بسياق الحال، وعلاقة المتكلّم بالمخاطب"[1].

من خلال ما تقدّم نستطيع القول أنّ الافتراض المسبق هو كل ما يكون في نفس المتكلّم قبل أن يتفوّه به، وهو أيضا فعالية خاصة بالمتكلّم وليس الجملة؛ أي أنه عملية تواصلية تنشأ قبل الخطاب نتيجة للاعتقادات المتقاسمة بين المتخاطبين، قد يكون نتيجة لسياقات الحال التي تنشأ فيها الأحداث الكلامية. أي أنه تصور قبلي.

ومنه: "فإن الافتراض المسبق، المعطيات والافتراضات التي ينطلق منها الباثُّ والمتلقي في كل تواصل لساني إنساني، هذه الافتراضات هي نقطة اتّفاق بينهما، وتشكل خليفة تواصلية ضرورية لنجاح عملية التواصل، وهذه الافتراضات تكون جزءًا من الملفوظ وليست خارجة عنه"[2].

ومما يتميز به الافتراض المسبق أيضا أنّه يبقى قائما حتى إذا نفيت الجملة. ففي المثال الآتي[3]:

أ–كلب ميري جميل.

ب–ميري لديها كلب (افتراض مسبق).

إذا تمّ نفي الجملة(أ) فإنّ الجملة (ب) تبقى قائمة وهي جملة الافتراض، فنقول:

---

[1] –آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، د.محمود نحلة، دار المعرفة الجامعية، القاهرة_ مصر، 2002م، (د.ط)، ص26.

[2] – «المكوّن التداولي في النظرية اللّسانية العربية ظاهرة الاستلزام التخاطبي أنموذجا»، ليلى كادة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دُكتوراة العلوم في علوم اللّسان العربي، قسم اللّغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللّغات، جامعة الحاج لخضر، باتنة–الجزائر، 2012م، ص 68.

[3] –ينظر التداولية، جورج يول،تر: قصي العتابي، ص53،52.

أ-كلب ميري ليس جميل.

ب-ميري لديها كلب (افتراض مسبق قائم).

ويعرّفه أوريكيوني(Orcchioni): "كل المعلومات التي لم تكن مقرّرة جهرا (أي تلك التي لاتشكل مبدئيا موضوع الخطاب الكلامي الحقيقي الواجب نقله، إلا أنّها تنتج تلقائيا من صياغة القول التي تكون مدوّنه فيه بشكل جوهري بغض النظر عن خصوصيته النطاق التعبيري الآدائي)"[1]؛ أي أنّه يمثل كل المعلومات الخفية والتي لا يتعمّد المتكلم قصدها، لأنّ الخطاب لا يبني عليها، فهي لا تشكّل موضوعه بعيدا عن الآداء التعبيري في الموقف الكلامي، "الأمر الذي يسوغ عدّ (الافتراض المسبق) الحامل السياقي العام الذي يحتضن التخاطب".[2]

يُعزى مصطلح الافتراض المسبق إلى اللّغوي "غوتلوب فريجة" (Gotlib frege) وبعد ذلك أُطْلِقَ عليه "طه عبد الرّحمان" مصطلح (الاضمارات التداولية)* ، لأنه وسيلة تقدّمها اللّغة من أجل الاستجابة للحاجة المستترة التي بها المتحدّثون في عدد كبير من المواقف، فإنه إذا قال متكلم (أريد أن أعمل هنا)، فالافتراض المسبق يفترض فيه أن المخاطب يعلم المكان الذي يقصده المتكلم.[3]

---

[1] -المضمر، كاترين كيربرات-أوريكيوني، تر: ريتا خاطر، مركز دّراسات الوحدة العربية، بيروت_ لبنان، ديسمبر 2008 م، ط1، ص48.

[2] -التداولية في الفكر النقدي، كاظم الجاسم منصور العزاوي، ص119.

* الإضمارات التداولية: "وهي عبارة عن الإضمارات التي يكون الأصل فيها مقامات الكلام وسياقه من حيث مناسبته لها، ونذكر من هذا الصنف مايلي: -أن المتكلّم يخاطب السّامع في حضوره، -أن هناك علاقة تعارف تجمع بينهما-أن هناك طرقا في التعامل بينهما،...": اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمان، المركز الثقافي العربي، الدّار البيضاء-المغرب، 1998 م، ط 1، ص 113.

[3] -ينظر: المرجع نفسه، ص119.

والافتراض المسبق على خلاف الاستلزام (implication) الذي تولّده الجملة بعيدا عن قائلها، فهو من موضوعات الدّلالة بينما الافتراض المسبق عملية براغماتية، ويختلف كذلك عن التلويح الحواري في كونه لا يعتمد على مبدأ التعاون، ولا على قواعد حوارية، فهو يرتكز على تراكيب لغوية، ومفردات معجمية في توليده وتسمى بمولّدات الافتراض المسبق PRESUPPOSTION TRIGGERS.[1]

وبما أن الافتراض المسبق يتوّلد في الجمل بشكل غير صريح، فإنّ "جان سيرفوني" (J.Servoni) يعرّفه بقوله: "هو إحدى الوسائل التي تقدّمها اللّغة من أجل الاستجابة للحاجة المستترة التي يشعر بها المتحدثون في عدد كبير من المواقف، وهو وسيلة القول وعدم القول".[2]

كما يعرّفه جاك موشلر وآن ريبول (J.Moshler، A.Reboul) بقولهما: "يستخدم منوال تأويل الأقوال، وهو قواعد استنباط منطقي ينطلق من مقدّمات ليصل إلى نتائج، ونظرا إلى الطّابع غير البرهاني للاستدلالات التي تمّت، فإن هذه الاستدلالات تكون قضايا افتراضية أكثر منها معارف أو معارف يقينية".[3]

إذن الافتراض المسبق عملية تواصلية استنباطية ترتبط بالمتكلّم، وتعتمد على بناء لغوي، وألفاظ معجمية لتوليده، ويكون قبل التفوه بالكلام يعتمد على سياق الحال، والإعتقادات المتقاسمة بين المتخاطبين.

---

[1] –ينظر: الافتراض المسبق في اللسانيات الحديثة والمباحث اللّغوية في التراث العربي والإسلام، هشام عبد الله الخليفة، ص28،27.

[2] –الملفوظية، جان سيرفوني، تر: الدكتور قاسم المقدادد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق–سوريا، 1998م، (د ط)، ص152.

[3] –التداولية اليوم علم جديد، آن روبول وجاك موشلار، تر: سيف الدين دغفوس وآخرون، المنظمة العربية للترجمة، بيروت–لبنان، 2003 م، ط 1، ص 152.

2.2.1 -عند العرب القدامى

للافتراض المسبق عدّة مفاهيم عند العلماء العرب القدامى خاصة في الحقل البلاغي، فقد تباينت وتعدّدت مصطلحاته في تعبيرهم عنه، والتي تقترب بالقدر الكبير مع مفهومه التداولي الإجرائي، من بين هذه المصطلحات، أو المسمّيات: الإشارة، الاكتفاء، الاقتضاء، والتلميح وغيرها.

✓ **الإشارة**

يقول قدامة بن جعفر: "الإشارة: هو أن يكون اللّفظ القليل مشتملاً على معانٍ كثيرة، بإيماء إليها، أو لمحة تدل عليها"[1]. ويقول إبن رشيق القيرواني: "الإشارة من غرائب الشعر وملمحه، وبلاغة عجيبه تدل على بعد المرمى، وفرط المقدرة وليس يأتي بها إلاّ الشاعر المبرز والحاذق الماهر وهي في كل نوع من الكلام لمحة دالة واختصار وتلويح يعرف مجملا ومعناه بعيد عن ظاهر لفظه فمن ذلك قول زهير، بحره.

فَإِنَنِي لَوْ لَقَيْتُكَ وَاِتَجَهْنَا لَكَانَ لِكُلِّ مَنْكَرَةٍ كِفَاءٌ"[2] .....[من الوافر]

---

[1] –نقد الشعر، قدامة بن جعفر، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، (د ت)، (د، ط)، ص154–155.

[2] –العمدة في صناعة الشعر ونقده، ابن رشيق القيرواني، مطبعة السّعادة، القاهرة–مصر، 1325 هـ/1957م، ج 1، ط 1، ص 206.

وهنا إشارة إلى هيئة الضّربة التي أصابه بها دون ذكرها إشارة لطيفة دلت على كيفيتها، فهي وصف لضربهم عنقه.[1]

✓ **الاكتفاء**

الاكتفاء ضرب من الإيجاز يأتي على نوعان: الأوّل: يكون بكلمة أو أكثر والثاني: يأتي بعدة كلمات، وهو كذلك أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط فيكتفي بأحدهما عن الآخر، والارتباط قد يكون بالعطف وهو الغالب، كقوله تعالى:﴿ سَرَابِيلَ تَقِيكُمْ الحَرَّ ﴾[النحل الآية 81]، أي تقيكم الحرّ والبرد، وقد خصّ الحرّ بالذكر لأنّ الخطاب موجّه للعرب وبلادهم حارّة، والوقاية من الحرّ أهم عندهم.[2]

إذن فالاكتفاء هو الاقتصار على ذكر ألفاظ في الجملة المكتفية دونهما حاجة إلى ما سواه من لفظ الدلالة أو معنى مقصود، باعتبار أن المخاطب يعلم المسلمات.

✓ **التلميح**

كما يشير لفظ التلميح إلى الخلفية بين طرفي الخطاب، حيث يوّظف الناظم كلامه بحيث يسهل على السّامع إدراكه وفهمه أي "أن يشير ناظم هذا النّوع في بيت، أو قرينة سجع، إلى قصة معلومة، أو نكتة مشهورة، أو بيت شعر حفظ التواتر، أو إلى مثل سائر"[3]

كقول أبي فراس....[من الطّويل]:[4]

---

[1] –ينظر: المرجع السابق، ص 207.

[2] –ينظر أنوار الرّبيع في أنواع البديع المدني، تح: شاكر هادي شكر، مكتبة العرفان، كربلاء–العراق، 1388هـ/1969م، ج3، ط 1، ص 71.

[3] –خزانة الأدب وغاية الأرب، ابن حجة الحموي، تح: كوكب دياب، دار صادر، بيروت–لبنان، 1421هـ/2001م، المجلّد 3، ط 1، ص 05.

[4] –ينظر: المرجع نفسه، ص 06.

فَلا خَيْرَ في ردِّ الأذى بِمَذَلَّةٍ كما ردّها يومًا بسوأتِهِ عمرو

هذا التلميح فيه إشارة إلى قصة عمرو بن العاص مع الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، في يوم صفّين، حين حمل عليه الإمام، ورأى عمرو أن لا مخلص له منه، فلم يَسَعْهُ غيْر كشف العورة.

✓ **الاقتضاء**

أُشْتُهِرَ لفظ الاقتضاء عند البلاغبيين، والأصوليين، فتارة يُسْتَعْمَل عندهم وعند بعض التّداوايين أيضا لما عُرِفَ بالاستلزام الحواري، وأخرى يُسْتَعمل بالافتراض المسبق.[1]

يصطلح عليه الشريف الجرجاني (ت 816ه) بمقتضى النّص الذي لا يكون ملفوظا لكنه من ضرورة اللّفظ، مثاله: قوله تعالى:﴿ فتحرير رقبة ﴾[النساء:91] وهو مقتض شرعا لكونها مملوكة إذ لا عتق فيها لايملكه ابن آدم فيزداد عليه، ليكون الكلام: فتحرير رقبة مملوكة، والافتراض يقتضيه اللّفظ.[2]

في هذا الصدد رفض "طه عبد الرّحمان" أن يستعمل مصطلح الاقتضاء ليقابل معنى الاستلزام التخاطبي عند غرايس، وأنه لو أُسْتِعْمِلَ مصطلح (المفهوم أي المفهوم التخاطبي) لكان أقرب كون الغالب في الاقتضاء عند الأصوليين ارتباطه بالمقام، أي إنه أساس اقتضاء تدوالي في مقابل الاقتضاء الدّلالي.[3]

---

[1] –ينظر: «الافتراض المسبق في مسرح شوقي–دراسة لسانية تداولية»، منى عزام، مجلة الآداب، العدد التّاسع والسّتون، جامعة المنصورة، 2021م، ص12.

[2] –ينظر: المرجع السابق، ص 13.

[3] –ينظر:اللّسان والميزان أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمان، المركز الثقافي العربي، الدّار البيضاء–المغرب، 1998م ، ط1، ص 108–109.

وبهذا يكون مصطلح الاقتضاء أقرب إلى الافتراض المسبق في مفهومه من الاستلزام التّخاطبي أو الحواري.

3.1-المصطلحات المتداخلة مع الافتراض المسبق عند المحدثين

هناك العديد من المصطلحات المتداخلة، أو المرادفة للافتراض المسبق أثبتها الدّراسات الحديثة. من بين هذه المصطلحات مصطلح "الخلفية Préconstruit الذي يستعمل في الحقل التّداولي بصورة مقرّبة من مفهوم الافتراض المسبق إلى درجة التداخل، وهو من وضع"بيشو" (Bicho) وتختص به المدرسة الفرنسية لتحليل الخطاب، مثلا: هناك ملفوظات سابقة انتجت داخل نفس التشكيلة الخطابية أو في تشكيلة خطابية معارضة يحدّدها "بيشو" (Bicho) يوصفها أمارات خاطبية سابقة نُسِتي التلفّظ بها، وينتج عن هذه الأمارات لدى الذات الناطقة شعور بالبداهة.[1]

كما أكد مسعود صحراوي على مصطلح الخلفية الذي يرى، بأنه يعادل الافتراض المسبق، إذ يقول: "ففي التعليميات "DidacTique"، ثم الإعتراف بدور الافتراضات المسبقة منذ زمن طويل فلا يمكن تعليم الطفل معلومة جديدة إلاّ بافتراض وجود أساس سابق يتم الإنطلاق منه والبناء عليه. أمّا مظاهر"سوء التفاهم" المنضوية تحت اسم "التواصل السّيئ" فلها سبب أصلي مشترك هو ضعف أساس "الافتراضات المسبقة" الضرورية لنجاح كل تواصل كلامي".[2]

ومنه نستطيع القول إن مصطلح الخلفية ما هو إلاّ مرادفا للافتراض المسبق.

---

[1] -ينظر: «الافتراض المسبق في مسرح شوقي-دراسة لسانية تداولية»، منى عزام، ص 14.

[2] -التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي، ص32.

كذلك اصطلح عليه "بالعقد Contact"، "فمفهوم العقد يفترض مسبّقا أن الأفراد المنتمين لنفس السلك من الممارسات الاجتماعية قادرون على الاتّفاق حول التّصورات اللّغوية لهذه الممارسات الاجتماعية"[1]، وهذا يدل أن لكل خطاب عقد خاص به، كالعقد الذي يكون بين الأستاذ والتلميذ الذي تضمنه المؤسسة التعليمية.[2]

أيضا يسمّيه دي بوجراند (De.Beaugrande) "الخطة Plan"، إذ يرى أنه خطة تتمثل بأنّها مكوّنة من مسالك للإنتقال من موقف إلى آخر، أو تبدو في مناسبات أخرى عائدة إلى حدث سابق، لأنّ الأعمال الاتّصالية التي تهدف إلى غرض ما لابدّ أن تكون على صلة بخطوات خطة ما مبينة على تصوّرات مسبقة.[3]

وعليه يمكننا القول أنّ الافتراض المسبق عملية اتصالية تواصلية تكون بين أطراف الخطاب ليتحقق الفهم، وتؤدي اللّغة الغاية الموجودة من هذا الاتصال في سياقاتها سواءً اللّفظية أو غير اللّفظية.

2-خصائص الافتراض المسبق وأسباب حدوثه

1.2-خصائص الافتراض المسبق

للافتراض المسبق عدة خصائص أهمها:[4]

---

(1) -المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، دومنيك مانغو، تر: محمّد حياتن، الدار العربية للعلوم 1428هـ/2008م، بيروت_لبنان،ط 1،ص30.

(2) -ينظر: «الافتراض المسبق في مسرح شوقي-دراسة لسانية تداولية»، منى عزام، ص 15.

(3) -النص والخطاب والإجراء، روبرت دي يوجراند، تر: د.تمام حسان، عالم الكتب، 1418هـ/1998م، القاهرة_مصر، ط 1، ص 381.

(4) -ينظر: الافتراض المسبق في اللسانيات الحديثة والمباحث اللغوية في التراث العربي، هشام إبراهيم عبد الله الخليفة، ص 47.

أ) الثبات عند النفي، "أي بقاء صدق القضية التي يُعبَّرُ عنها في الافتراض المسبق حتى بعد نفي الجملة التي يردُ مولِّدُ الافتراض ضمنها، كما في الأمثلة الآتية:

1-ملكة بريطانيا بلغت الستين

2-ملكة بريطانيا لم تبلغ الستين

3-توجد ملكة لبريطانيا

في الحقيقة الجملة (1) ونفيها (2) كلتاهما تفترضان الجملة (3) مسبقا، ولا تخبران عنها، إذن فالافتراض المسبق هو تحصيل حاصل سواء أكانت الجملة مثبتة أم منفية.

ب) أن تتطابق المحتويات المصوغة على شكل افتراضات مع حقائق معروفة سلفا ومقبولة من قبل المرسل إليه: كأن تكون مستمدة مثلا من معرفته الموسوعية.

ومن خصائصه أيضا:[1]

جـ) ارتباطه بالصيغة اللّغوية سواء أكانت تركيبية نحوية معينة أم مفردات معجمية معينة.

د) قابل للإلغاء، أو الإبطال لكونه حساسا للسياق، فهو قد يختفي في سياقات معينة سواء السّياق اللّغوي أم سياق المعلومات العامة. مثال:

1-بكت(سو) قبل أن تكمل كتابة أطروحتها ⟵الافتراض المسبق: سو أكملت كتابة أطروحتها.

2-ماتت (سو) قبل كتابة أطروحتها ⟵ الافتراض المسبق (سو) أكملت كتابة أطروحتها قد اختفى.

[1] -ينظر: المرجع السابق، ص 45-47.

هـ) خضوعه لشروط الموفّقية*: أي موفّقية الجُمَل أو ملاءمتها للسياق.

2.2-أسباب حدوث الافتراض المسبق

إن المتكلّم لا يصرّح، ببعض ممهّدات الجملة مستندا على ما في ضمير السّامع، إذ أن ما يخفيه المتكلّم يفترض مسبّقا أنّه معلوم لدى السّامع، لذلك فإن لجوء المتكلّم إلى الافتراض المسبق له عدّة أسباب نذكر منها:[1]

-الاحتراز من التطويل: قد يجلب التطويل في الكلام والتفاصيل السّآمة والملل إلى نفس السّامع، لا سيما إن كانت تلك التفاصيل ممّا يمكن إخفاءه لأنها معلومة مسبقة لديه.

-القصد إلى الإيجاز: في بعض الأحيان قد يكون الإيجاز في الكلام والكناية عن المقصود أبلغ أثرا في نفس المستمع ممّا لو عمد المتكلّم إلى بسط الخطاب.

مشاركة المستمع: إخفاء بعض من جوانب الخطاب وترك أمر تقدير ما حذف للسّامع تجعله يشارك المتكلّم في بناء قصدية الخطاب.

أيضا:[2]

* الموفّقية: مثلا في استعمال الضميرين أنت، أنتم). الأوّل يستعمل مع الأقران لرفع الكلفة والثاني يفتؤض مسبقا أن المُخاطِب أعلى مقاما من المتكلّم، في هذه الحالة استعمال الضمير غير المناسب للمخاطب يجعل الجملة غير موفّقة (infelicitous). ينظر:الإفتراض المسبق، في اللّسانيات الحديثة والمباحث اللّغوية في التراث العربي والإسلامي، هشام إبراهيم عبد الله الخليفة، ص 45.

[1] -ينظر: «الافتراض المسبق مفهوما تداوليا في الفكر اللّغوي عند العرب القدامى: وصف تحليل»، عاصم شحادة علي، المؤتمر العالمي الخامس للغة العربية (مقاربات في اللّسانيات والأدبيات بين التقليد والتجديد)، قسم اللّغة العربية وآدابها، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية، الأردن، ديسمبر 2015 م، ص 45.

[2] -المرجع نفسه، ص 46.

-مغالطة السّامع: قد يعتمد المتكلّم عدم التصريح ببعض مقدمات خطابه حتى يوقع السّامع في اللّبس، ويقوده إلى سوء الفهم ما لم يعترض السامع على كلامه ويطلب من البيان، والتوضيح.

3-أنواع الافتراض المسبق

قسّم الباحثون الافتراضات المسبقة إلى نوعين:

1.3-الافتراض المسبق الدّلالي

يسمىّ هذا النّوع باسم الافتراض المسبق(الإحالي) فضلا عن اسم الوجودي والدّلالي حيث تولّده الأوصاف المعرّفة، والألقاب وأسماء العلم، فهذه تفترض مسبّقا وجود المرجع المحال عليه مثلا: ملكة بريطانيا، حديقة الحيوانات، قاتل كندي، هتلر وغيرها.[1]

هذا النّوع من الافتراضات "مشروط بالصدق بين قضيتين، فإذا كانت(أ) صادقة كان من اللاّزم أن تكون(ب) صادقة، فإذا قلنا مثلا: المرأة التي تزوّجها زيد كانت أرملة، وكان هذا القول صادق؛ أي مطابق للواقع لزم ان يكون القول: زيد تزوّج ارملة صادقا أيضا، إذا أنّه يفترض سلفا"[2]، وهذا لا يعني أن يشترط الصدق بين قضيتين فقط، فإذا كانت العبارة (أ) كاذبة لابدّ أن تكون العبارة (ب) كاذبة أيضا، وهذا النّوع أقرب إلى الاقتضاء، "فالاقتضاء علاقة بين جملتين، أو قضيتين يقتضي صدق الأولى منها صدق الثانية فإذا كانت جملة (أرى حصانا) صادقة، فإنّ جملة (أرى حيوانا) صادقة أيضا. إذ

(1) -ينظر: الافتراض المسبق في اللسانيات الحديثة والمباحث اللّغوية في التراث العربي، هشام إبراهيم عبد الله الخليفة، ص 50.

(2) -آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، ص 28.

لايمكن قبول الأولى، ورفض الثانية"[1]، وعليه يكون الافتراض الدّلالي أقرب إلى الاقتضاء.

2.3-الافتراض المسبق االتدّاولي (الفعلياتي)

هذا النّوع لا يرتبط بالصدق والكذب[2]، فيمكن نفي القضية الأساسية دون أن يؤثر هذا النّفي في الافتراض السّابق، فإنّه لو قلت "سيارتي جديدة" ثم رجعت وقلت "سيارتي ليست جديدة" على الرّغم من هذا التناقض يبقى الافتراض المسبق قائما وهو أنّك تملك سيارة.

كما يعتمد هذا النوّع (الفعلياتي) من الافتراض المسبق على معايير المعلومات. بين طرفي الخطاب، والظروف التي أُنْشِأَ فيها هذا المنجز الكلامي، كذلك على طبيعة المرسل والمتلقي، وملابسات القول، ففي التحليل الفعلياتي التداولي "نلاحظ الأبعاد الآتية: (1) البعد النّصي والبلاغي، كما في (قابلية الإلغاء) و(قابلية التعزيز أو التوكيد)، (2) البعد الأنثروبولوجي والثقافي-اجتماعي، كما في المعلومات المشتركة وشروط الموّفقية، (3) البعد النفسي كما في طرح الموضوعات المشتركة حيث يصح التلميح والحذف المفهومان من المخاطب"[3]، وهذا يؤكّد ما جاء آنفا.

كما أنّ هناك تقسيم آخر للافتراض المسبق، فيقسمه جورج يول الى عدة أقسام ربطها باستعمال عدد كبير من الكلمات والعباراتُ والبُنَى[4].

---

[1] -التداولية في الفكر النقدي، كاظم جاسم المنصور العزاوي، ص 121.

[2] -ينظر: آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، ص 28.

[3] -الافتراض المسبق في اللّسانيات الحديثة والمباحث اللّغوية في التراث العربي والإسلامي، هشام إبراهيم عبد الله الخليفة، ص 51.

[4] -ينظر: التداولية، جورج يول، ص 54،53.

يوضح ذلك المخطط الآتي:

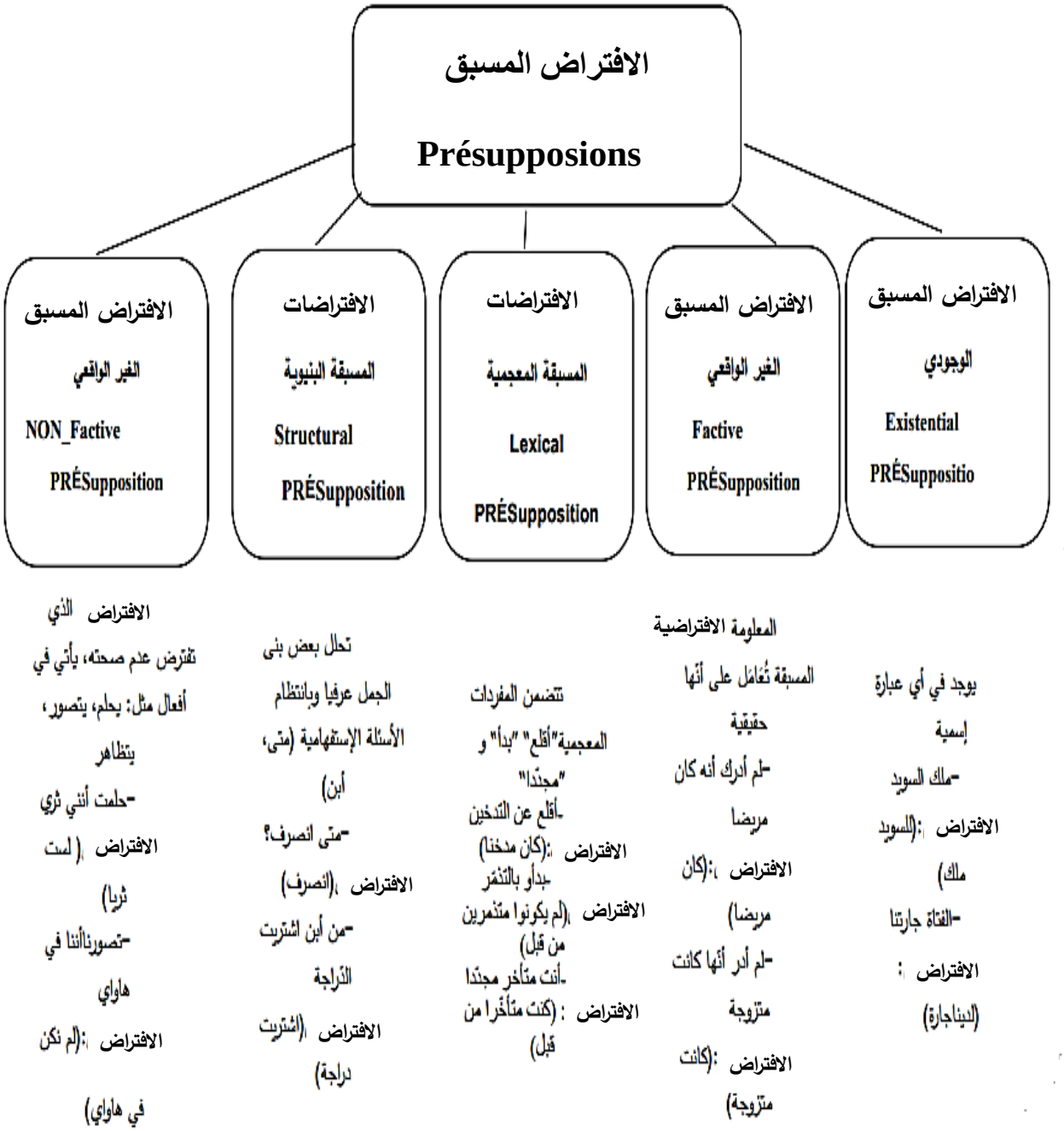

مخطط رقم 02: أنواع الافتراض المسبق عند جورج يول

4-الافتراض المسبق في كتاب الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني

الافتراض المسبق آلية تداولية بامتياز، لكن المطّلع على كتب التراث خاصة البلاغية منها يجدها تزخرُ بها. ليس صراحة لكنّها مبثوثة في طياتها خاصة ما تعلق بالخبر والإنشاء، وظاهرة الصدق والكذب، لذلك سنرصد هذه الآلية فيما جاء به القزويني في كتابه الإيضاح في علوم البلاغة.

1.4-معيار الثبات عند النّفي بين الافتراض المسبق و أسلوب الخبر في كتاب الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني

يعتمد الافتراض المسبق على معيار الثبات عند النّفي؛ أي أن تبقى المعلومة المفترضة أو القضية المُعَبّر عنها مفترضة، وقائمة حتّى بعد نفي الجملة التي يرد مولّد الافتراض ضمنها، كما في الأمثلة التالية[1]:

أ-ملك البحرين أصلع

ب-ملك البحرين ليس أصلعًا

ج-يوجد ملك للبحرين حاليا

الجملة(أ)، ونفيها في (ب) لايمنع بأنّ الافتراض المسبق بقي قائما، ومفروغا منه سواءً كانت الجملة مثبتة أم منفية، فلا يُنْتَفَى بنفي الجملة التي تحويه.

[1] -ينظر الافتراض المسبق في اللّسانيات الحديثة والمباحث اللّغوية في التراث العربي الإسلامي، هشام إبراهيم عبد الله خليفة، ص29.

في هذا الصّدد يقول القزويني: قال السّكاكي: "وإن شئت فعليك بكلام ربّ العزة:﴿ولَقَدْ عَلِمُوا لِمَنْ اشْتَرَاه ما لَهُ في الآخِرَةِ من خَلاَقٍ ولَبِئْسَ ماشَروا به أَنْفُسُهُمْ لو كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾[البقرة: 102] كيف تجد صدره يصف أَهْلَ الكتاب وآخره بنفيه عَنْهُمْ، حيث لم يعملوا بعلمهم؟ ونظيره في النّفي والإثبات:﴿ وما رميت إذْ رميتَ ﴾[الأنفال:17]. "[1]

استشهد القزويني بهذا النّص للسّكاكي في باب أحوال الإسناد الخبري، وبالضّبط في تنزيل العالم منزلة الجاهل الذي يُلْقَى عليه الخبر، أو المعلومة كما تُلْقَى على الجاهل، بالرّغم من تأكّد المخبر بعلم المخاطب، حيث نرى بأنّ الافتراض المسبق قائم، ومعيار الثبات قائم كذلك، ففي المثال الأوّل يصف الله عزّ وجل اليهود بالعلم، وبعدها ينفيه عنهم، ذلك أنهم لم يعملوا بها علّمهم سبحانه وتعالى. لكنّ الافتراض المسبق، أو علم المخاطب بأنّهم يعلمون مازال قائما حتى بعد النّفي.

كذلك هو التصوّر كما في المثال الثاني:﴿ وما رميت إذ رميت ﴾[الإنفال: 17] تفسيرها: "يا محمّد وما رميت أعين القوم بالحصى في غزوة بدر، لأنّ كفًّا من الحصى لا يملأ عيون الجيش الكثير برمية بشر، ولكن الله رمى".[2]

فمحمّد عليه الصلاة والسّلام رمى بكفه الحصى في أعين جيش الكفّار لكنّ لولا المولى عزّ وجل لما أصابت رمية كفّه أعينهم، ورمى به جيش الكفار يبقى قائما، والافتراض بأنّ محمّدًا رسول الله يبقى قائما أيضا.

---

[1] – مفتاح العلوم، السّكاكي، ص 171–172.والإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع)، الخطيب القزويني، تح: أحمد شتيرى، دار الغد الجديد، القاهرة–مصر، 1435ه/2014م، ط 1، ص 37.

[2] –تفسير الجلالين، جلال الدّين محمّد المحلي، جلال الدّين بكر السيوطي، دار ابن كثير، دمشق–سوريا، 1434ه/2013م، ط 15، ص 179.

يثبت هذا أيضا قول القزويني: "بل هي أمثلة تنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به، لعدم جريه على موجب العلم، والفرق بينهما ظاهر"، لأنّ "المتكلّم يبني قوله على خلفية معرفية مشتركة بينه، وبين المخاطب، وهي خليفة يضمها المقام"[1]، فالمولى عزّ وجل في توجيه خطابه لنبيّه أنزله منزلة الجاهل (وما رميت إذ رميت)، والافتراض المسبق يبقى قائما والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 01: شرح المثال: قوله تعالى:﴿ وما رميت إذ رميت ﴾[الأنفال: 17]

المثال	الافتراض المسبق
﴿ وما رميت إذ رميت ﴾	– رمي النبي الحصى بكفّه عل الكفّار – الخطاب موجه للنبي صلى الله عليه وسلم – محمّد نبي ورسول الله – غزوة بدر

[1] –الأبعاد التداولية في شروح التلخيص للقزويني، صابر الحباشة، الدار المتوسطية للنشر، تونس، 1431هـ/2010م، (د ط)، ص 131.

ومنه فإنّ "الافتراض المسبق ثابت وهو خارج خير النّفي"[1]، لأنّ من أبرز خصائص خصائصه كما سبق اعتماده على شروط الموفّقية، (موفّقية العمل اللّغوي)، وثباته عند النّفي؛ أي صدق ما يفترض بعد نقص القول الذي يرد فيه مولّد الافتراض.[2]

2.4-الافتراض المسبق في أضرب الخبر (كتاب الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني)

يقول القزويني: "إذا كان غرض المخبر بخبره، إفادة المخاطب أحد الأمرين فينبغي أن يقتصر التركيب على قدر الحاجة.

أ -فإن كان المخاطب خالي الذهن من الحكم بأحد طرفي الخبر على الآخر، والتردد فيه استغنى عن مؤكدات الحكم، كقولك «جاء زيد، وعمرو ذاهب» في تمكّن في ذهنه لمصادفته إياه خاليا".[3]

ويضيف أيضا[4]:

ب -"وإن كان متصور الطّرفين، متردّدا في إسناد أحدهما إلى الآخر، طالبا له حسن تقويته بمؤكد، كقولك: «لزَيْدٌ عَارِف» أو «إنّ زيدا عارف»

---

[1] -الافتراض المسبق في اللّسانيات الحديثة والمباحث اللّغوية في التراث العربي الإسلامي، هشام إبراهيم عبد الله الخليفة، ص 146.

[2] -ينظر: «التقويل ومضمرات القول مقاربة تداولية لفاعلية عبارة (كأنّه قال ونحوها) في النحوي العربي»، هاني كنهر عبد زيد العتابي ونعيم سلمان غالي البدري، مجلة قراءات، العدد 01، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة واسط، 2022/12/15م، ص 466.

[3] -الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع)، مرجع سابق، ص 38.

[4] -المرجع نفسه، ص 38.

ج –وإن كان حاكما بخلافه وجب توكيده بحسب الإنكار، فتقول: «إنّي صادق» لمن ينكر صدقك، ولا يبالغ في إنكاره. و«إني لصادق» لم يبالغ في إنكاره".[1]

إذن: أ –خبرا ابتدائيا.

ب –خبرًا طلبيا.

جـ –خبرا إنكاريا.

يتضح من خلال أضرب الخبر الثلاثة "أنّ المعنى الذي يقصده المتكلّم، يتخذ له من الوسائل اللّغوية والمقامية ما يعين على إدراكه، فقد أدرك أنّ قصد المتكلّم يراعى فيه حال المخاطب".[2]

من خلال عرض القزويني لأضرب الخبر وربطها بحال المخاطب، نلاحظ تأكيده على أن المعرفة القبلية، والمعلومات المشتركة والمتقاسمة بين طرفي الخطاب (المتكلم والمخاطب) هي التي بُني عليها الكلام قبل التفوّه به، ثم بعد ذلك نظر في حاله وفي السّياق الذي يجمع بينهما، فتشكل عنده الخبر ليخبره إيّاه، فالافتراضات المسبقة قائمة قبل الشروع في الإخبار، لأنّ المخاطب عل علم بزيد أو عمرو، أو بالمتكلم نفسه، كما جاء فيما تقدّم من الأمثلة التي عرضها القزويني فسواءً كان المخاطب خالي الذهن من الحكم، أو متردّدا فيه، أو منكرًا له، تبقى الحقائق الأولية، أو المعلومات والافتراضات السّابقة قبل إفادة المخاطب بخير معيّن تبقى قائمة، باعتبار أنهما يشتركان في معلومات مسلم بها.

---

[1] –المرجع السابق، ص 38.

[2] –آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، أحمد محمود نحلة، ص 108.

كما يعرض القزويني لقول الكندي الذي اعترض عليه أبي العباس وهو: "إني أجد في كلام العرب حَشْوا، يقولون: «عبد اللّه قائم» و «إن عبد الله قائم» و «إن عبد الله لقائم» جواب عن سؤال سائل، و «إن عبد الله لقائم» جواب عن إنكار منكر".[1]

ومعنى هذا التصوّر الذي رآه الكندي حشوا، هو أنّ الأضرب الثلاثة إنّما هي خبرا درجاته في كلّ مرّة يحسب المقام والعرض المتضمن في القور وكل تغيّر في اللّفظ فيها مؤذن بتغيّر في المعنى، واللّغة في هذه الحال، تعتبر بمنظر تداولي: إعمالا لغوية يختلف فيها توكيد الإثبات عن الإثبات ويراعي المتكلم عند إنجاز الأعمال اللّغوية اعتقادات المخاطب وافتراضاته.[2]

ومنه فإنّه مهما كان نوع الخبر (ابتدائيا، طلبيا، إنكاريا)، فإن الافتراض المسبق يبقى قائما في جملة الخبر، ولا يتأثر بحال المخاطب.

3.4-الافتراض المسبق في أسلوب الانشاء (كتاب الإيضاح في علوم البلاغة القزويني)

1.3.4-التمني

يقول القزويني: الإنشاء ضربان: "طلب وغير طلب. والطّلب يستدعي مطلوبا غير حامل وقت الطّلب، لامتناع تحصيل الحاصل، وهو المقصود بالنظر ها هنا. وأنواعه كثيرة منها التمني، .... [.....]..... كقول القائل: «هل لي من شفيع؟» في مكان

---

[1] -الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع)، الخطيب القزويني، ص 39.

[2] -ينظر: «الاستعمال اللّغوي لأضرب الخبر في مفتاح العلوم للسكاكي» -مقاربة تداولية، باديس لهويمل، مخبر اللسانيات واللّغة العربية، حوليات المخبر، العدد 1، جامعة محمّد خيضر-بسكرة، ديسمبر 2013م، ص 115.

يعلم أنه لا شفيع له فيه، لإبراز المتمَنَّى لكمال العناية به في صورة الممكن، وعليه قوله حكاية عن الكفار:﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشفَعُوا لَنَا ﴾[الأعراف: 53] ".[1]

وهذا إنْ دلّ على شيء إنّما يدل على أن القزويني من خلال عرضه لأسلوب الإنشاء الطلبي (التمني) أورد كلاما صريحا بوجود افتراض مسبق، وهو تمني حدوث شيء يعلم مسبقا أنّه من المستحيل أو من المحال أن يتحقق بالرّغم من استعماله أداة للاستفهام (هل)، إذ عقّب على ذلك القزويني بقوله: في مكان يعلم أنّه لا شفيع له فيه.

الأمر نفسه بالنسبة للمثال الثاني في قوله عزّ وجل:﴿ هَلْ لَنَا مِنْ شفعاء فيشفعوا لنا﴾، فالمولى عزّ وجل حسم الأمر أن لا شفيع لهم يوم الحساب وهم على يقين بذلك مسبّقا لأنّهم أُخْبِرُوا به، لكن يودّون لو يجدوا شفعاء يشفعون لهم في يوم القيامة، فالافتراض المسبق موجود وقائم بأن لا شفيع لهم، وهم يعلمون. والجدول التالي يوضح الافتراض المسبق في الأمثلة:

[1] –الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع)، الخطيب القزويني، ص 153.

الجدول رقم 02: شرح الأمثلة: كقول القائل: «هل لي من شفيع؟»
قوله تعالى:﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشفَعُوا لَنَا ﴾[الأعراف: 53]

المثال	الافتراض المسبق
-هل لي من شفيع؟ ﴿ هَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ يَشْفَعُون لنا ﴾	-المتكلم يعلم أن لا شفيع له -يعلم أفعاله التي جالت بينه وبين الشّفعاء -يعلم مصيره -علم الكفار بأن لا شفيع لهم يوم القيامة -الكفّار يعلمون حجم ذنوبهم علم الكفار بجزائهم الذي ينتظرهم

2.3.4-الاستفهام

للاستفهام عدة أدوات نذكر منها:

✓ **الهمزة**

يقول القزويني: "فالهمزة لطلب التصّديق، كقولك: «أقام زيدٌ؟» و «أزيدٌ قائم»"[1]، "فالأسئلة التصديقية* تولّد في العادة افتراضات مسبقة مفرغة لكونها تخييرا بين جَوابِيْهَا المُمْكِنَين".[2]

وفي هذا الجانب يوضح القزويني بقوله: " «أضربتَ زَيْدًا؟»، إذا كان الشّك في الفعل نفسه، وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده، ونقول: «أأنت ضَرَبْتَ زيدًا؟» إذا كان

(1) -الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع)، الخطيب القزويني، ص 154.

(2) -الافتراض المسبق بين اللسانيات الحديثة والمباحث اللّغوية في التراث العربي الإسلامي، هشام إبراهيم عبد الله، الخليفة، ص 156.

* -الأسئلة التصديقية: "هي التي يكون جوابها ب (نعم) أو بـ (لا)، وفي العربية تبدأ بـ (هل)، أو همزة الاستفهام". الافتراض المسبق بين اللّسانيات الحديثة والمباحث اللّغوية في التراث العربي الإسلامي، هشام إبراهيم عبد الله الخليفة، ص 156.

الشّك في الفاعل: من هو؟ وتقول: «أزيدًا ضربتَ؟» إذا كان الشَّكْ في المفعول: من هو؟"[1].

الواضح من هذا القول أنّ القزويني هنا يحدّد الافتراضات المسبقة في كل مثال فإذا كان الشّك في الفعل نفسه (الضرب)، فإنّ الافتراض المسبق هو أنّ المتكلّم يعرف زيدا، كما يعلم أنّه قد ضُرِبَ، لكنّه يشكّ في أنّ المخاطب قد قام يضربه، على افتراض أنّه يعرفه هو أيضا.

فأمّا إذا كان الشّك في المفعول، (المخاطب قام بضرب شخص ما، ربّما زيدًا)، فإنّ الافتراض المسبق هو: أنّ المتكلّم يعرف زيدا، ويعلم أن هناك شخصا قد ضرب من قِبَلِ المخاطب، لكن لا يعلمُ من هو (أزيدًا أم شخصا آخرا)، والجدول التالي يوضح ذلك:

[1] –الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع)، الخطيب القزويني، ص 154.

الجدول رقم 03: شرح الأمثلة: " «أضربتَ زَيْدًا؟»، «أأنت ضَرَبْتَ زيدًا؟»، «أزيدًا ضربتَ؟»

المثال	الافتراض المسبق
-أَضربتَ زيدا؟ (الشك في الفعل).	-كلاً من المتكلم والمخاطب يعرفان زيدًا. -المتكلم لا يعرف إن كان زيدا قد وقع عليه فعل الضرب أم لا.
-أأنت ضربت زيدًا؟ (الشك في الفاعل)	-كلا من المتكلم، والمخاطب يعرفان زيدًا. -المتكلم يعلم أنّ زيدا زقع عليه الضرب. -المتكلم لا يعلم من ضرب زيدًأ.
-أَزْيَدًا ضَرَبْتَ؟ (الشك في المفعول). من هو؟	-كلا من المتكلّم، والمخاطب يعرفان زيدا. -المتكلم يعلم أنّ المخاطب قد ضرب شخصًا. -المتكلّم لا يعلم إذا كان المخاطب قد ضرب زيدًا أم شخصا آخر.

من خلال تتبع الافتراضات المسبقة في هذه الأمثلة نلاحظ أن:

الافتراض الأوّل: (كلا من المتكلّم والمخاطب يعرفان زيدًا)، قد بقي قائما في جميع الأمثلة. أمّا باقي الافتراضات فهي متغيرة حسب الأسئلة التصديقية المستفهم عنها.

4.4-أنواع الافتراض المسبق حسب تقسيمات جورج يول في كتاب الإيضاح

1.4.4-الافتراض المسبق (الوجودي)

هذا النوع تولّده الأوصاف المعرّفة حيث لا يفترض وجوده في تراكيب التملّك فحسب مثلا: (سيارتك← لديك سيارة)، وإنّما عموما في أي جملة إسمية، مثال ذلك: ملك السّويد، القطة، الفتاة جارتنا.[1]

حيث يفترض أنّ ملك السّويد موجود، والقطة موجودة، وتوجد فتاة جارتنا.

كما يعتبر هذا النوع الأكثر شيوعا، حيث تمحور حوله المصطلح في النقاشات الفلسفية التي أسسّت لمفهوم الافتراض المسبق الغرب.[2]

يرى القزويني أن انحصار الخبر الصادق، والكاذب قد اختلف فيه الجمهور فقال أغلبهم صِدْقُهُ مطابقة حكمه للواقع، وأن كذبه عدم مطابقة حكمه له وهذا هو المشهور وعليه التعويل، بينما يرى بعضهم أن صدقه مطابقة حكمه لاعتقاد المخبر صوابا كان أو خطأ، وكذبه عدم مطابقة حكمه له.[3]

وأورد لذلك حجّتين: الأولى "أنّ اعتقد أمرا فأخبر به ثم ظهر خبرُه بخلاف الواقع يقال: ما كذب، ولكنّه أخطأ .....[.....]،وَرَدَ بأن المنفي تعمّد الكَذِب لا الكذبُ بدليل تكذيب الكافر-كاليهودي- إذ قال: الإسلام باطل، و تصديقه إذا قال الإسلام حق، فقولُهَا «ما كذب» متأوّل بما كذب عَمْدًا"[4]. إذ قال:

---

[1] -ينظر: التداولية، جورج بول، ص 54.

[2] -ينظر: الافتراض المسبق في اللسانيات الحديثة والمباحث اللّغوية في التراث العربي الإسلامي، هشام إبراهيم عبد الله الخليفة، ص 82.

[3] -ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع)، الخطيب القزويني، ص 33.

[4] -ينظر: المرجع نفسه، ص 33.

فاليهودي في اعتقاده أن الإسلام باطل لكن هذا بالنسبة له خبر صحيح، رغم أنّه مخالف للواقع وغير مطابق له، لكن الافتراض المسبق الوجودي قائم وهو: أن الإسلام موجود باعتبار أن الجملة (الإسلام باطل) جملة اسمية.

وموجود أيضا في جملة الإسلام حق باعتبارها جملة اسمية أيضا، لأن الافتراض المسبق الوجودي عموما في الجمل الإسمية والأوصاف، فالحق وصف للإسلام.

وفي الحجة الثانية: أورد القزويني "قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: 01] كذّبهم في قولهم:﴿ إنّك لَرسُولُ الله ﴾[المنافون: 01]، وإن كان مطابقا للواقع، لأنّهم لم يعتقدوه".[1]

وأجيب عن هذا بوجوه: "أنّ المعنى نشهد شهادة واطأت فيها قلوبنا وألسنتنا، كما يُتَرجَمُ عنه "أنَّ واللام"، وكون الجملة اسمية في قوله «إنك لرسول الله»، فالتكذيب في قوله نشهد وادعائهم فيه المواطأة، لا في قولهم «إنّك لرسول الله»، ثم إنّ التكذيب في تسمينهم إخبارهم شهادة".[2]

الخبر هنا كاذب في شهادتهم (نشهد)، لكنّه مطابق للواقع في «إنّك لرسول الله»، بناءً على افتراضات سابقة وقبلية، وهي: الافتراض الوجودي: (الله موجود)، والافتراض الوجودي: (محمّد صلى الله عليه وسلّم رسول الله)، والافتراض الوجودي: (وجود المنافقون).

---

[1] –ينظر: المرجع السابق، ص33.

[2] –تجليات «الفعل الكلامي عند جلال الدين القزويني»، أ. ذيب بلخير، مجلة مقاليد، العدد الخامس، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، ديسمبر 2013م، ص61.

والجدول التالي يوضح مواطن الافتراض المسبق الوجودي فيما تقدّم من أمثلة للقزويني.

جدول رقم 04: شرح الأمثلة: (الإسلام باطل)، (الإسلام حق)، وقوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾[المنافقون: 01]

المثال	الافتراض المسبق الوجودي
–قال اليهودي: ➢ (الإسلام باطل) لجملة اسمية: المبتدأ يصف الخبر.	–وجود الإسلام
–قال اليهودي: ➢ (الإسلام حق) لجملة اسمية: المبتدأ يصف الخبر	–وجود الإسلام
–قوله تعالى: ➢« وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ »	–وجود الله
–قوله تعالى: ➢ « إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ »	–وجود المنافقون –وجود الله –وجود الرسول (ص)

وعليه: الافتراض المسبق الوجودي يعتمد على وجود الشيء في الواقع، كما هو واضح من الأمثلة السّابقة.

2.4.4–الافتراض المسبق (البنيوي)

الافتراضات المسبقة البنيوية هي الافتراضات التي "تحلّل بعض الجمل عرفيا بانتظام على أنّها تفترض مسبّقا ذلك الجزء من البنية الذي افترضت صحته، ويمكننا

القول إن بإمكان المتكلّمين استعمال تراكيب مثل هذه لمعاملة المعلومات على أنّها مفترضة مسبّقا؛ أي مفترضة على أنّها صحيحة وبذلك يقبلها المستمعون على أنّها صحيحة"[1]، فالمعلومات التي تأتي دائما بعد أدوات الاستفهام يفترض أن تكون صحيحة لأنّها تعكس المعرفة بالمعلومة.

يقول القزويني: "وأمّا «كَمْ» فَالسؤال عن العدد، وإذا قلت: كم دِرْهَمًا لك؟، وكم رَجُلاً رأَيْتَ؟ فما كأنك قلت: أعشرون أم ثلاثون أم كذا او كذا"[2]. إن تأويل القزويني للسؤال يدل على وجود افتراضات مسبقة مستمدة من بنية السؤال نفسه، وهذه الافتراضات التي يعتقدها المتكلم على المتلقي تصديقها، فلو طُرِحَ عليك السؤال: كم كانت سرعة السيارة عند اجتيازها الضوء الأحمر؟ فإذا أجبت عن السؤال فحسب (قدرت سرعة السيارة ب .....)، فإنّك تقبل صحة الافتراض المسبق وهو: أن سيارتك اجتازت الضوء الأحمر، وهنا تكمن براعة الافتراضات المسبقة البنيوية في جعل المخاطب يصدّق المعلومة التي يعتقدها المتكلّم.[3]

أورد القزويني مثالا آخر في هذا الجانب. قوله تعالى:﴿ سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ ﴾[البقرة: 211]، بني إسرائيل آتاهم الله أيات بيّنات منها عصا موسى وأقطعهم البحر، وأغرق عدوّهم، وهم ينظرون، وظلَّلَ عليهم الغمام، وأنزل عليهم المنّ والسّلوى..... فبدّلوها كفرًا. الافتراضات المسبقة البنيوية الموجودة في هذه الآية

---

[1] –التداولية، جورج يول، ص 55–56.

[2] –الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع)، الخطيب القزويني، ص 158.

[3] –التداولية، جورج يول، ص 56.

هي: أن الله عزّ وجل حَمَى بني إسرائيل بمعجزات كثيرة وكبيرة، وأنّه جلّ وعلى شرّفهم عن العالمين، ولكنّهم بدّلو المنّ والسلوى بالكفر.

المستمع في هذه الحالة يجب عليه التصديق لأنّ الآية الكريمة بدأت بأمر (سَلْ) ولكنه يخرج إلى الاستفهام (كم)، لأنّنا لا نستطيع أن نسأل، بل يريدنا المولى عزّ وجل أن نعتبر، ونعدّد الآيات والمعجزات التي منحها الله لبني إسرائيل فكفروا بها.

والجدول التالي يبين مواطن الافتراضات المسبقة البنيوية في كل مثال:

الجدول رقم 05: شرح الأمثلة: (كم درهما لك؟)، (كم رجلا رأيت؟)، وقوله تعالى:

﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ ﴾ [البقرة: 211]

المثال	الافتراض المسبق البنيوي
-كم درهما لك؟	-المتكلم يعرفك -لديك دراهم -المتكلم يجهل كم درهما لديك
-كم رجلا رأيت؟	-المتكلم يعرفك -رأيت رجالاً -المتكلم يجهل كم رجلا رأيت
-قوله تعالى: « سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ » [البقرة: 211]	-وجود بني إسرائيل -وقوع المعجزات والعطايا التي حَمَى بها الله بني إسرائيل -كفر بني إسرائيل بالمنّ والسّلوى -العقاب الذي ينتظر بني إسرائيل

خاتمة الفصل

نصل في ختام هذا الفصل إلى الملاحظات والنتائج التالية:

-الافتراض المسبق آلية تداولية بالمصطلح الحديث، لكنّها مبثوثة في كتي التراث العربي، خاصة البلاغية منها

-يختلف الافتراض المسبق عن الخبر، لكن أي خبر يستند إلى افتراضات قبلية.

-تقسيمات القدامى لأضرب الخبر كانت أساسا مبنية على افتراضات مسبقة.

-أسلوب الإنشاء أساسه افتراضات مسبقة، إذ لابدّ أن ينطلق منها المتكلّم ليصل قصده للسامع، أو المخاطب.

-تُبْنَى الجمل الخبرية والإنشائية في معظمها على افتراضات مسبقة وجودية وبنيوية.

-خاصية الإثبات والنفي في الافتراض المسبق موجودة وبكثرة في الأساليب الخبرية.

-كل خطاب لغوي يمتلك رصيدًا من الافتراضات المسبقة التي تستمدّ أساسا من معارف قبلية، وسياقاتها التي وردت فيها، كما أن كلا من المتكلّم والسّامع يشتركان في هذا الرّصيد.

-الافتراض المسبق عملية تواصلية نستطيع من خلالها الكشف عن علاقات التضمين في الخطاب اللّغوي.

-يعنى الافتراض المسبق بتلك المعطيات الأساسية التب تعتمد عليها العمليات التبليغية التي ينطلق منها الأطراف المتخاطبون، إذ تشكل هذه المعطيات افتراضات مسبقة لا يصرح بها المتكلّمون بيد أنّها تكوّن خليفة التبليغ الضرورية لنجاح العملية التواصلية.

الفصل الثاني:

تجليات الأقوال المضمرة (IMPLICITE) في كتاب الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان البديع) للخطيب القزويني

-توطئة

الأقوال المضمرة هي الشّق الثاني من متضمنات القول وتختلف عن الافتراضات المسبقة، بوصف هذه الأخيرة حقائق معلومة غير إخبارية من حيث المبدأ، لكن الإخبار يبنى عليها، بينما الإضمار يتعلّق بما لا يظهر بل يكمن تحت سطح البيّن، إذن العلاقة بينهما هي علاقة السّابق باللاّحق، فالافتراض تكوّن ونشأ قبل بثّ الخطاب، على عكس القول المضمر الذي يأتي عادة بعد توجيه المتكلّم لرسالته، وفي هذا الفصل سنقوم بالكشف عن الأقوال المضمرة، وتحديد مواطنها في كتاب الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني، وذلك من خلال البيان وماله من صلة وثيقة بالمضمرات.

1-ماهية الأقوال المضمرة (Implicit)

القول المضمر هو كتلة من المعلومات التي يمكن للخطاب أن يحتويها، وتحقيقها يكون رهن سياق الحديث، كما يعدّ كذلك كل قول غير مصرح به.

1.1-الإضمار

1.1.1-لغة

يقول الزمخشري (ت 538 هـ) في مادة (ضمر): "ضمر: فرسٌ ضامِرٌ وضَمْرٌ ومضمَّر .....[.....]..... وناقة ضامر، ورجُلٌ ضَمْر: مهضّم البطن، وامرأة ضَمْرة ....

[.....]..... وفي ضميري كذا. وأضمرت شيئا في قلبي ....[....]، ومن المجاز: كَلَّمته فَضَمَرَ أي سكت ولم يجب"[1].

---

[1] -أساس البلاغة، الزمخشري، تح: محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1419هـ/ 1998م، مادة (ضمر)، ج 1، ط 1، ص 586، 587.

وجاء في لسان العرب في مادة (ضمر): "ضمر، الضُّمْرُ، مثل العَسْر، والعسْر الهزال ولَحَاقُ البطن ....[.....]..... والضّميرُ: السِرُّ وداخِلُ الخاطِرِ ....[.....]..... الضمير الشيء الذي تضمره في قَلْبِكَ ....[.....]..... وأَضْمَرَتْهُ الأَرْضُ: غيّبته إمّا بموت وإمّا بسفر".[2]

يتضح من خلال التعريفين أنّ هناك اتفاق على مفهوم الإضمار في المعاجم العربية، والذي يعني السّتر، وعدم البوح، وإخفاء الشّيء في النفس.

2.1.1-اصطلاحا

ورد مصطلح الإضمار عند الشريف الجرجاني (ت 816هـ) في كتابه التعريفات، فيقول: "الإضمار قبل الذكر: جائز في خمسة مواضع: الأوّل: في ضمير الشّأن مثل: «هو زيد قائم»، والثاني: في ضمير رُبَّ نحو «رُبَّهُ رَجُلاً»، والثالث: في ضمير نعم، نحو «نعم رجلاً زيد»، والرّابع: في تنازع الفعلين نحو: «ضربني وأكرمني زيد»، والخامس: في بدل المظهر عن المضمر نحو: «ضربته زيدا» ".[3]

ويعرفه التهانوي (ت 1158هـ) بقوله "وقد يفرّق بين الحذف، والإضمار ويقال إنّ المضمر ماله أثر من الكلام نحو: «القمر قدّرناه»، والمحذوف ما الأثر له كقوله تعالى «وأسأل القرية» أي أهلها كما يجيء في لمظ المقتضي .... [.....]

..... ومنها الإتيان بالضمير وهو أي الضمير، ويسمى المضمر أيضا".[1]

---

[2] –لسان العرب، ابن المنظور، مادة (ضمر)، ص 2607.

[3] –معجم التعريفات، الشريف الجرجاني، تح: محمّد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة–مصر، (د ت)، (د ط)، ص 27.

[1] –كشاف اصطلاحات الفنون، التّهانوي، ص 219.

ومنه فالإضمار كل قول غير مصرّح به، كما أنه يسبق التصريح، لأن المعاني تكون في نفس المتكلّم، ويختلف الإضمار عن الحذف في كونه يترك ما يدلّ عليه على عكس الحذف الذي لا يترك الأثر.

2.1-الأقوال المضمرة

القول المضمر مفهوم تداولي إجرائي يتعلّق بقواعد الخطاب، كما تحكمه عدّة ظروف مرَدّها إلى سياق الحال وغيرها من ملابسات القول، "ذلك أنّه توجد قضايا لا يقع التعبير عنها تعبيرا مباشرا، ولكن يمكن استنتاجها من قضايا أخرى قد عُبِّرَ عنها تعبيرا سلبيا"[2]. أي أنّ هناك بعض الأفكار قد يلجأ المتكلّم إلى التعبير عنها بطريقة خفيفة غير ظاهرة.

وتصرّح أوريكوني (Orchioni) أنّ الأقوال المضمرة "تضم كل المعلومات القابلة للنقل عبر قول معيّن، التي يبقى تفعيلها خاضعا لبعض خاصيّات السّياق التعبيري الأدائي (وهكذا، قد تضِّن جملة مثل «إنّها السّاعة الثامنة» («il est huit heures»)، بحسب ظروف فعل قولها، معنى «أسرع» («Dépêche-toi») أو «لا تستعجل» (« Prends ton temps») على حدّ سواء"[3]. ومنه فإن الأقوال المضمرة هي الأقوال الخفية التّي لا يمكن تفسيرها إلاّ بالسيّاق الذي ورد فيه، لأنه يخالف المعنى الحرفي للملفوظ، "فهي

---

[2] -النصّ والسياق في الخطاب الدّلالي والتداولي، فان دايك، تر: عبد القادر قنيني، افريقيا الشّرق، الدّار البيضاء-المغرب، (د ت)، (د ط)، ص 156.

[3] -المضمر، كاترين كيريرات-أوريكيوني، ص 74، 75.

المعاني التي لا تدل عليها صيغة الجملة بالضرورة، ولكن للسياق دخلاً في تحديدها والتوجيه إليها ..... [.....] .....، كقول القائل: « إن السّماء ممطرة»"[1].

"إنّ السّامع لهذا الملفوظ قد يعتقد أنّ القائل أراد أن يدعوه إلى:

المكوث في بيته، أو الإسراع إلى عمله حتى لا يفوته الموعد، أو الانتظار والتريث حتى يتوقّف المطر، أو عدم نسيان مظلته عند الخروج ....، وقائمة التأويلات مفتوحة بتعدد السياقات"[2]، فالقول المضمر يتّصف بالتأوبل، إذ يشكّل جل المعطيات التي يمكن أن يحملها الكلام، وما على سياق التلفّظ إلاّ أنا يبرز خصوصياته، وتحديد تعدّد هذا التأويل (تعدّد المفاهيم)[3]. كما "أنّ الخطاب يحمل نوعين من المعاني، معاني صريحة، على نحو الإخبار بأن السماء تمطر في لحظة النّطق بالملفوظ، ومعاني ضمنية (مضمرة) يستلزمها الخطاب كالاحتمالات التي قفزت إلى ذهن المُخَاطَب الآنفة الذكر"[4]، هذا إن دلّ على شيء إنّما يدلُّ على أنّ هناك معاني مُتَلفَّظ بها (منطوقة)، تقابلها معاني تُفْهَمُ من سياق التلفّظ، أو من الموقف الكلامي، وتكون من اعتقاد المُخاَطَبْ ومَعْرِفَتُهَ بالمتكلّم.

يقول فلييب بلانشيه (Flip blonchi) "إنّ للمضمرات عملا أكثر ضمنيا وأبرز تداوليا. فالمضمر هو ما نقوله زائد عن الملفوظ بمجرّد قولنا للملفوظ، وتشتغل الأعمال غير المباشرة على المضمرات"[5]، وهذا القول يفسّر بأن المضمر معنى غير صريح(غير متلفّظ به)، ونتوصّل إلى فهمه عن طريق العوامل المؤثرة في الإفهام والفهم،

---

(1) –التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي، ص 35.

(2) –المرجع نفسه، ص 32.

(3) –ينظر: لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب، حمو الحاج ذهبية، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو–الجزائر، (د ت)، ط 2، ص 195.

(4) –التداولية في الفكر النّقدي، كاظم جاسم منصور العزّاوي، ص 124.

(5) –التداولية من أوستن إلى غوفمان، فلييب بلانشيه، ص 165.

كالسيّاق والموقف الكلامي، والأحداث المتقاسمة بين المتخاطبين، وغيرها من .....، لأن المضمر لا يحلّل إلاّ بالنسبة إلى معطيات الخلفية المعرفية في الإمتثال للمواصفات الخطابية، إذ يضرب أ.ديكرو مثال اللاّفتة "مفتوح يوم الثلاثاء" توضع على باب متجر، فالمعنى الحرفي للافتة إلاّ إذا كان المكان الذي يوجد فيه المتجر تفتح يوم الثلاثاء في العادة، وإنّ تأويل هذا الملفوظ يؤدي إلى الدّلالة المضمرة "مفتوح يوم الثلاثاء فقط"[1].

وعليه فالأقوال المضمرة هي معان تخرج عن الدّلالات اللّغوية الظاهرة من بنية الملفوظات إلى ما يضمره المتكلّم من معانٍ، يُتَوَصَّلُ إليها عبر ما يتحقق من العملية التواصلية بين المتكلّم والمخاطب.

كما ميّز غرايس وجورج يول بين نوعين من الأقوال المضمرة: المضمرات الخطابية أو التحادثية الحوارية، والمضمرات العرفية أو المعجمية، فالأولى (التحادثية أو الخطابية) هي من نوع الإيحاء تخضع لقواعد التعاون أثناء المحادثات الحوارية في سياق ما، كجواب الأستاذ على سؤال رجل عن مستوى ولده العلمي في المدرسة: إنّه ذو خط جميل، فالجواب يعني تغريرا بالوالد، وفي نفس الوقت يتضمّن قولا مضمرا، يفهم منه بأن ولده طالب ضعيف[2].

أمّا الإضمارات العرفية أو المعجمية لا تعتمد على المبدأ التعاوني أو المبادئ الثانوية، ولا تعتمد في تفسيرها على سياقات خاصة تشبه الافتراضات المسبقة المعجمية

---

[1] –ينظر: المرجع السابق، ص 169.

[2] –ينظر: التداولية في الفكر النقدي، كاظم جاسم منصور العزاوي، ص 125.

في أنّها ترتبط بكلمات معيّنة وتؤدّي إلى تكوين معانٍ موصلة[1]، "كقول أحد الطلاّب: زيد زميلي، ولكنه صديقي. فالملوظ يضمر قولا يفهم منه، ليس كل الزملاء أصدقاء، وهو قول مضمر يتوصّل إليه من دون الحاجة إلى معرفة السّياق". [2]

والمخطط التالي يوضح ذلك:

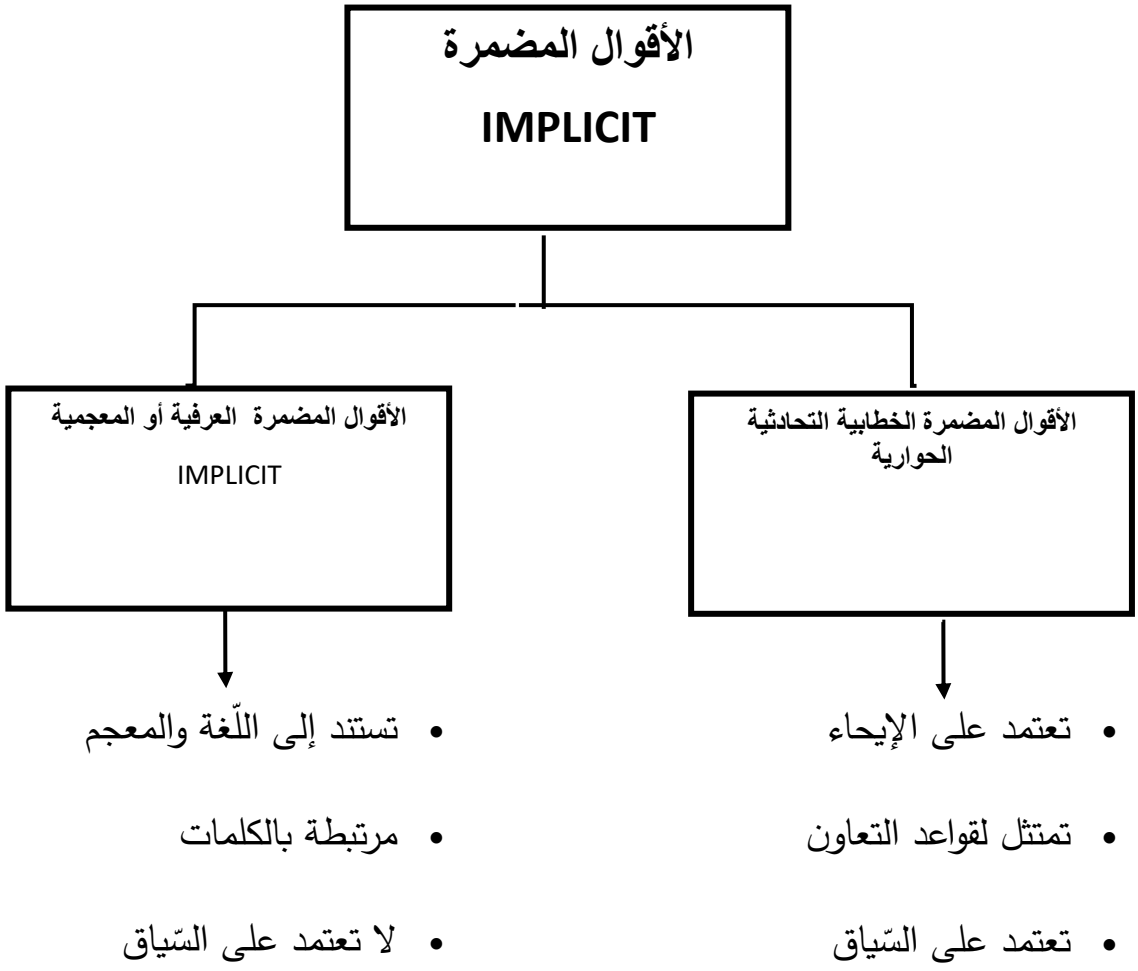

مخطّط رقم 03: تقسيمات جورج يول وغرايس للأقوال المضمرة

[1] –ينظر: التداولية، جورج يول، ص 78.

[2] –التداولية في الفكر النقدي، مرجع سابق، ص 126.

2-الأقوال المضمرة عند العرب القدامى (معنى المعنى-المعاني الثواني)

إن البيان العربي في أصوله أن يأتي الكلام على مقتضى ظاهره، لكن مع هذا فإن أكثره يجري على خلاف ذلك، فكثيرا ما يضع المتكلّم كلامه في موضع الإضمار (المضمر)، ربّما ليضفي طابعا جماليا على كلامه، أو أنّه يريد إخفاء مقاصده، ليفهمها سامع معيّن، أو أنه لا يريد أن يتوصّل السّامع للمعنى الخفي من الأساس. وهذه جوانب بلاغية بامتياز. فيعمد إلى الكنايات، التشبيهات، والمجاز بكلّ أنواعه، والأساليب بنوعيها الخبرية، والإنشائية، والحذف..... إلخ.

وفي هذا الصّدد تحدّث الجرجاني في "دلائل الإعجاز" عن "المعاني الثواني" و "معنى المعنى" يقول: "تعنى بالمعنى المفهوم من ظاهر اللّفظ والذّي تصل إليه بغير واسطة وبمعنى المعنى أن تعقل من اللّفظ معنى "هم يُفْضِي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر"[1]، ويضرب لذلك مثلا فيقول: وكذلك تعلم من قوله: بلغني أنّك تُقَدِّمُ رجلاً وتُؤَخِّرُ أخرى؛ أنّه أراد التردُّدَ في أمر البيعة واختلافِ العوم في الفعل"[2]، هذا في معنى المعنى.

أمّا عن المعاني الثواني يقول: "فالمعاني الثواني التي يُومِئ إليها بتلك المعاني هي تلك التي تكسي تلك المعارض، وتزيّن بذلك الوشي والحلي"[3].

وتعني المعارض عند عبد القاهر: المعاني اللّغوية، أي المعنى الحرفي للألفاظ أمّا المعاني الثواني هي المعنى المستتر خلف تلك الألفاظ، فإذا قلت: «رأيت الأسد»، وأنت لا تريد الرّجل الشّجاع، فليس في اللّفظ معنى الوشي والحلي: لأنّ اللّفظ استعمل في معناه

---

(1) -دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تح: محمد رضوان الداية وفايز الدّاية، دار الفكر، دمشق-سوريا، 1428 هـ/2008 م، ط 1، ص 269.

(2) -المرجع نفسه، ص 269.

(3) -المرجع نغسه، ص269.

الحقيقي، أمّا إذا قصدت الرجل الشجاع، فإنّ لفظ الأسد فيه معنى الوشي والحلي، لأنّه دلّ على معنى ثانٍ (الشجاع)، والذي يمثل المعاني الثواني والاستعارة معًا.[1]

ومنه فإن كلا من الاستعارة والكناية والتشبيه ماهي إلاّ ضروب من ضروب المعاني الثواني، ومعنى المعنى، والدّلالة الثانية للفظ، كما ذكر.

3-خصائص الأقوال المضمرة-طبقاتها ودرجاتها-

1.3-خصائص الأقوال المضمرة

للأقوال المضمرة عدّة خصائص ومميّزات، حيث يذهب "ديركرو" إلى:

-"إن من مميزات القول المضمر: أنّه غير مستقل وهو تابع للحال الصّادر ضمنها، حينما يقول الزّبون لصاحب الفندق: "إن الكعكة طرية هذا الصّباح" فقد يفهم أنّها كانت غير ذلك في اليوم السّابق، وقد يبرّر صاحب الفندق ذلك بأن الخبّازين كانوا في إضراب ذلك اليوم"[2].

-ويضيف أيضا أن المتكلّم قد يخشى أن يتضرّر من بعض الأفعال فيخفى المعنى الحقيقي ليبعد عنه المسؤولية فيم يعتقده الآخر، فإذا قال: «الوضعية سيّئة»، فقد يتّهم بالتشاؤم والانهزامية، لذلك يلجأ إلى تأويلات ليخرج نفسه من تلك الوضعية كأن يقول:

---

[1] -«المعاني الثواني عند عبد القاهر الجرجاني من خلال الكناية والاستعارة والتمثيل»، طاهر القطحاني، مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد 73، جامعة قطر، 2000 م، ص 446.

[2] -تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظّرية التداولية، عمر بلخير، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو-الجزائر، (د ت)، ط 2، ص 69.

«أنا لم أقصد ذلك»، «ليس هذا مقصودي»، «أنت من يقول ذلك»، .....[1] ورد فيه، كما أن صاحبه يمكن أن يتنصّل منه خوفا ممّا قد يترتّب عليه.

-ومن الميزات أيضا: هي قدرة القول المضمر على الحذف والإلغاء أي ابطال التأثير الذي يلجأ إليه غريس بهدف تحديد العلاقات التضمينية التحادثية، وذلك:

-إما عبر إيجاد بعض المقامات حيث لا تتفعّل المعلومة التي تطرح إشكالية ما، فمثلا: لو قال أحدهم: «في حال كان الطّقس جميلا، سأذهب للتنزّه»، يعني ذلك ضمنا في حال لم يكن الطّقس جميلا، سألزم المنزل[2].

-وإما من خلال رصد أو حتى إنشاء تسلسل كلام من شأنه أن يبطل تأثير المضمّن الإحتمالي، وان يقيم بالتالي الدّليل، فمثلا: إذا قلت: «إنّها الساعة الثّامنة ولكن لا داعي للإستعجال»، فلو قلتُ: «إنّها السّاعة الثامنة» وسكتَّ، لكان المضمن الإحتمالي (استعجل)، لكن مع تسلسل الكلام أُلْغِيَ المضمن[3].

-فك ترميز المضمّنات يعود للكفاءة الموسوعية التي يتمتّع بها المتكلّمون[4]؛ أي القدرة المعجمية، على عكس الافتراض الذي يعتمد على المعلومات القبلية.

2.3-طبقات الأقوال المضمرة

بما أن، القول المضمر يفوق الافتراض المسبق في السّعة والإبهام، فهو يحتوي على عدة طبقات فرعية نذكر منها:

---

(1) -ينظر: المرجع السابق، ص69.

(2) -ينظر: المضمر كاترين كيربرات-اوريكيوني، ص 75.

(3) -ينظر: المرجع نفسه، ص 76.

(4) -ينظر: المرجع نفسه، ص78.

- ✓ نمط ترسيخ المتضمن: "وذلك لمعرفة إن كان مباشرا أو غير مباشر، ويتحدد أوّلا إن كان نبريًّا أو نحويًا، فمثلا اسم النكرة (بعض)، وحروف النّفي، وشكل الجملة الزّمني، البنى الفخيمية مثل (من أنا)، تشكل المصادر التي تستمد منها الاستدلالات المتنوعة"[1]، فالكشف عن المضمر الاحتمالي يعتمد على بنية القول (التركيب)، أو على كيفية نطقه (النبر)، أو عن طريق زمن القول، أو بعض البنى (أنا من)، أو حروف النفي (لا.....) .
- ✓ "تكوّن المتضمّن: الذي يستوجب استخراجه أن يلجأ المتلقي، فضلا عن كفاءته الألسنية اللّغوية، إلى كفاءتيه المنطقية والبلاغية التداولية التواصلية"[2]، استخراج المضمر الاحتمالي يعود أيضا القدرة المتلقي، اللّغوية والموسوعية، ومدى اعتماده على منطقية التأويل، وأيضا كفاءته البلاغية التي يستطيع من خلالها الكشف عن مقاصد التواصل.
- ✓ طبيعة محتوى المضمّن التي تقول أنّ الشروط التّمهيدية لفعل الإخبار والتأكيد أن يتحدث المتكلّم عن خبرة أي أنْ يستند معرفه من مصدر ما (التجربة الشخصية) مثلا. ومن المضمّنات الإلماح، والتلميح الذي يعتبر قولاً ميالاً إلى الأذى. مثل: "هل

---

[1] – «المضمر في الدرس اللّساني العربي القديم–دراسة تداولية–»، أمينة ربيعي، مجلة (لغة–كلام)، مخبر اللّسانيات التداولية ة تحليل الخطاب الأدبي، المجلّد 07، العدد 03، جامعة عمار ثليجي الأغواط–الجزائر، 2021 م، ص 275.

[2] –المضمر: كاترين كيربرات–اوريكيوني، ص 80.

ارتكبت مجدّدا قصيدة شعرية؟ " والجواب على هذا السّؤال: إلام تلمّح؟ إلى أن كل قصائدي رديئة؟[1].

"أما التلميح فيستعمل في ظروف متنوعة، ومحدّدة نسبيا في نفس الوقت، مثلا في حالة مضمن غير لائق، أو حين وجود أقوال تشير بشكل مضمر إلى حدث أو عدة أحداث ينفرد بمعرفتها أطراف العملية الكلامية فقط، أو يعرفونها بوجه الخصوص، وكذلك تلميح البلاغة الكلاسيكية، والعارف بعلوم البلاغة العربية يعرف أن لهذه المفاهيم مفاهيم أخرى كثيرة تقابلها، منها المجاز والكناية والاستعارة...."[2]، فالصور البيانية في البلاغة هي أقوال تلميحية مضمرة.

3.3-درجات الأقوال المضمرة

ترجع درجات المضمر إلى قواعد دلالية جامعة مانعه هي:[3]

1.3.3-قاعدة إضمارية كلية

أ) كل لفظ أو مصطلح-يحيل مباشرة أو غير مباشرة على معنى مضمر، جزءًا منه، أو كُلُّه في لفظ آخر يحمل هذه السّمات نقسها مع ألفاظ أخرى بالقيمة نفسها.

ب) ينتج عن خصائص العناصر المدرجة تدخل في وحدات مفهومية متباينة.

---

[1] -ينظر: «المضمر في الدّرس اللّساني العربي القديم-دراسة تداولية-»، أمينة الربيعي، ص 275.

[2] -ينظر: المرجع نفسه، ص 275.

[3] -ينظر: الخطاب اللّساني العربي هندسة التواصل الإضماري-(من التجريد إلى التوليد) طبيعة المعنى المضمر، بنعيسى عسو أزاييط، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن، 2012 م، ج 1، ط 1، ص 46،

ج) يتحكّم في هذه الوحدات الدّلالية ذلك المبدأ العام المتمثل في المعنى العام الذي تخضع له العناصر والوحدات الدّلالية كلّها.

بناء على هذه الخصائص أعلاه يمكن أن نستعرض الحقول الدّلالية للمعنى المضمر وفق سُلَّمِتها التالية:[1]

1.1.3.3-الإضمار العام

يتحدّد هذا الحقل في المادة:(ض.م.ر)، حيث نرى أن كل عنصر قابل لأن يتقبل الخاصية أ للقاعدة الإضمارية الكلّية-أعلاه-يندرج في هذا الحقل، ويعرف بكونه عنصرا (لفظا أو تعبيرا) بحيل على خاصية (ترك الشيء مع بقاء أثره)، أي (إسقاط الشيء لفظا لا معنى).

2.1.3.3-الإضمار العرضي

يحمل هذا الحقل الدّلالي نتيجة عارض يصيب إدراك البنية اللّغوية مفردة كانت أم مركبا من الألفاظ بمعنى أنّ الدّلالة الخفية تحصل بسبب السّياق اللّغوي أو السّياق الحالي للفظ يحتاج في هذا الضرب إلى حدس لغوي.

ويضيف بنعيسى أزاييط:[2]

3.1.3.3-الإضمار الاستنباطي

هذا النّوع من الإضمار آلية قائمة على سلسة من الحسابات المنطقية البديهية، أو مجموعة من العمليات الإستدلالية المحكمة.

---

[1] -ينظر: المرجع السابق، ص 46.

[2] -ينظر: المرجع نفسه، ص46.

تندرج ضمن هذا الحقل مجموعة من الوحدات التي عرفت في اللّغوي العربي القديم بمصطلحات مختلفة نذكر منها الألوان التالية: الكناية، الاقتضاء–التضمين، مفهوم المخالفة، الملازمة الذهنية.....

إذ إنّ الكناية كلام استتر المراد منه بالاستعمال، وقد جاء في اللّغة كَنَوْتَ الشيء أي سترته.

4–الأقوال المضمرة في كتاب الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان البديع) للخطيب القزويني

إذا كانت النظرات اللّسانية المعاصرة تهتم بتحليل الخطابات، للكشف عن المعاني الحقيقية عبر سياقاتها المتعددة، فإنّ اللّغويين العرب وخاصة البلاغيين بصفة خاصة يُمَيِّزُون بين ما يسمّونه الاستعمال على وجه الحقيقة، والاستعمال على غير وجه الحقيقة في تحليل العبارات اللّغوية. وهذا ما بدا جليا في علم البيان (تشبيهات، كنايات، واستعارات، مجازات.....)، إذ إنّ فك شيفرات المعاني الخلفية (المضمرة) في هذه الأضرب توحي بممارسات تداولية في تحليل الأقوال المضمرة. وهذا ما سنكشف عليه في هذا القسم.

1.4–القول المضمر في الكناية (كتاب الإيضاح الخطيب القزويني)

إنّ الأقوال المضمرة هي المعاني المتضمنة في الخطاب اللّغوي بعد التلّفظ به، تتحدّد عن طريق السّياق الذي وردت فيه، كما ترتبط بوضعية الخطاب وقائله، فالمضمر هو كل المعلومات التي يمكن للكلام أن يحتويها، ولكن تحقيقها في الواقع يبقى رهن خصوصيات سياق الحديث[1]. كما يعتبر طريقا غير مباشر، للتعبير، وذلك بإضماره

[1] –ينظر: المضمر، كاترين كيربرات–أوريكيوني، ص 74.

وإخفائه، والتستّر عنه رغم ما تشير إليه الوحدات المعجمية من معانٍ بارزة ليست مطلوبة لذاتها ولا كانت هدفا وغاية. كما يعتبر الإضمار مسلكا لاشتقاق المطلوب من المعاني ليس بحدس تلقائي بل باستدلال منطقي يتوسّل إلى ما هو مستبطن في ذات المتكلّم، والمخاطب من متغيرات؛ إذ تلعب هذه الأخيرة دورا في توجيه الكلام، وتقرأ ما وراء المعنى البارز في العبارة وفق سياقها المقامي لا المقالي[1]. "كما يتولّد عن الإضمار والإخفاء – بالطبع- معنى لازم، (أو دلالة مشتقة)، يشكل معنى الكلام، و يتميّز عن معنى الألفاظ بكونه معقولا مستنبطا".[2]

ومنه، فالقول المضمر يمثل معنى غير مباشر نكتشفه عن طريق الاستدلال المنطقي مراعيين في ذلك حال المتكلّم والسامع معا، وذلك وفق المقامات المتعدّدة لا العبارة التي وردت فيها.

وتعتبر الأقوال المضمرة "أقطاب تدور عليها المعاني عليها في متصرّفاتها، وأقطار تحيط بها في كل جهاتها، ذلك أن المتكلّم يختار من أساليب البيان ما يتناسب مع قصده بسبب قصور الحقيقة عن إفهام المراد؛ إفهاما يناسب المقام فتمس الحاجة إلى استعمال الألفاظ في غير معانيها الوضعية؛ أي يلجأ المتكلّم إلى التلميح بدلا من التّصريح"[3].

---

[1] –ينظر: الخطاب اللّساني العربي هندسة التواصل الإضماري. (من التجريد إلى التوليد) طبيعة المعنى المضمر، بنعيسى عسو أزابيط، ص 64.

[2] –المرجع نفسه، ص 65.

[3] – «الأفعال الانجازية غير المباشرة المجازية–خطاب البشير الإبراهيمي–نموذجا»، بن عيادة فتيحة، مجلة علوم اللّغة العربية وآدابها، المجلد:12، العدد: 02، قسم اللّغة العربية وآدابها، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر–الجزائر، 2020 م، ص 826.

من هذا المنطلق كانت الكناية من أبرز ما حظي، باهتمام اللّغويين، والبلاغيين خاصة في الكشف عن المعاني الخفية وراء العبارة الحرفية التي وردت فيها.

1.1.4-تعريف الكناية

1.1.1.4-لغة

جاء في لسان العرب من مادة (كنَّى): "قال الجوهري: والكُنْيَة والكِنْيَةُ أيضا واحدة الكنَ، واكتنى فلان بكذا. والكناية: أن تتكلم بشيء وتريد غيره. وكنّى عن الأمر بغيره ويكْنى كناية: يعني إذا تكلّم بغيره ممّا يستدل عليه"[1].

ومنه فإن الكنية عن الشيء، إذ عُبِّرَ عنه يلفظ غير لفظه الحقيقي.

2.1.1.4-اصطلاحا

عرف الإمام بدر الدّين الزركشي (ت 794 هـ) الكناية بقوله: "والكناية عن الشيء الدّلالة عليه من تصريح باسمه. وهي عند أهل البيان أن يريد المتكلّم إثبات معنى المعاني فلا يذكره باللّفظ الموضوع له من اللّغة؛ ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه ورديفه في الوجود، فيومئ به إليه، ويجعله دليلا عليه ".[2]

وعليه، فالتعريفين اللغوي والإصطلاحي للكناية يصبّان في منحى واحد، وهو أنّ الكناية تعبيير عن معنى من المعاني (في ذهن المتكلم)، ليس باللّفظ الذي وضع له، لكن بلفظ يرادفه، أو بدلّ عليه.

---

[1] -لسان العرب، ابن منظور، مادة (كنى)، ص 3944.

[2] -البرهان في علوم القرآن، الإمام بدر الدين الزركشي، تح: يوسف عبد الرحمان المرعشلي وآخرون، دار المعرفة، بيروت-لبنان، 1410 هـ/1990 م، ج 2، ط 1، ص 412.

في هذا الصّدد يقول القزويني: "الكناية لفظ أريد به لازم معناه حينئذ ....[.....]..... والفرق بينهما وبين المجاز من هذا الوجه، أي من جهة إرادة المعنى مع إرادة لازمه، فإن المجازين في ذلك"[1].

يتضح من هذا التعريف أن الكناية عند القزويني تُحْمَلُ على وجهين:

-المعنى اللاّزم الضمني (المضمر، الخفي، غير المباشر).

-المعنى الحرفي الصّريح المباشر (المعنى الحرفي).

لكن "حديث القزويني في الكناية عن جواز إيراد المعنى الأصلي، حديث غير مقبول تماما، لأنّها قاعدة لا تقبل الإطّراد في بعض الأمثلة خاصة القرآنية. رغم أنّ حملها على المعنيين هو ما يميّز الكناية عن المجاز، لأن هذا الأخير لا يحمل إلاّ على المعنى الضمني، ولا يمكن حمله على المعنى الصّريح المباشر"[2]

"ومن يمعن النظر في هذه التعريفات يلحظ أن مدار الكلام في الكناية هو العدول عن التصريح إلى التلميح، فهي لا تنافي الحقيقة بلفظها، إذ تبقى على علاقة لزومية بما تم التصريح به"[3].

---

[1] -الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع)، الخطيب القزويني، ص 348.

[2] - «الكناية وخصائصها التداولية* القزويني أنموذجا*»، زوليخة قادة، مجلة الميادين للدراسات في العلوم الإنسانية، المجلد: الثاني، العدد: الثاني، (د ت)، ص 158.

[3] -«المكوّن التداولي في النظرية اللّسانية العربية ظاهرة الإستلزام التخاطبي أنموذجا»، ليلى كادة، ص 391.

وعليه فإن الأقوال الكنائية: "أقوالا إضمارية، وتكون معانيها استلزامية، لأن المتكلّم لا يذكرها مباشرة باللّفظ الموضوع لها في اللّغة إنّما يأتي إلى ألفاظ تلزمها فيذكرها قاصدًا بها طلب ملزوماتها"[1]

وبالنّظر إلى درجات الأقوال المضمرة تتدرج الكناية ضمن درجات الإضمار الاستنباطي فالكناية "كلام استتر المراد منه بالاستعمال، وإن كانت بنيته الخارجية = (الصبغة اللّغوية) تحمل معنى بارزا، غير أن الهدف من إيراد هذا الضرب من الكلام يفهم من "دلاله الحال" كإطلاق كثير الرّماد على صفة القرى"، يؤكّد على هذا القزويني بقوله: و " «فلانة تؤوم الضّحى»، أي مرفّهة مخدومة، غير محتاجة إلى السّعي بنفسها في إصلاح المهمّات وذلك أن وقت الضحى وقت سعي نساء العرب في أمر المعاش، وكفاية أسبابه، وتحصيل ما يُحْتَاجُ إليه من تهيئة المتناولات، وتدبير إصلاحها، فلا تنام فيه من نسائهم إلاّ من تكون لها خدم ينوبون عنها في السّعي لذلك"[2]، وهذا النّوع من المضمر (الإضمار الاستنباطي) تُسْتَعْمَلُ فيه البداهة، والمنطق معا. كما يمكننا أن نسلك فيه استدلالات منظّمة لنصل إلى المعنى المضمر.

وبما أنّ هذا الضرب (الكناية) لا يفهم إلاّ من "دلالة الحال"*. ودلالة الحال التي شرحها القزويني واضحة وجلية في هذا المثال «تؤوم الضّحى»، وهو أن المرأة التي تنام

---

[1] –التواصل بين القصد والستقصاد مقاربة تداولية لفاعليتي التدليل والتأويل، عبد العزيز بنعيش، أطروحة دكتوراه مخطوطة، جامعة سيدي محمّد بن عبد الله ظهر المهراز، فاس–المغرب، 1424 هـ–1425 هـ/2003 م –2004 م، ص 320.

[2] –الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبديع)، الخطيب القزويني، ص 348.

* **دلالة الحال:** عرّف الشّيخ أحمد الزرق دلالة الحال بأنّها: "الأمارة القائمة التي تدلّ على شيء".

كما يمكن تعريفها بأنّها: "ما يحيط بالأمر من ظروف وملابسات، وقرائن يظهر من خلالها مقصود المكلف ونيته، فهي دلالة غير اللّفظ، والتي تعبر عن قصد المتكلم، ومراده، من خلال القرائن والملابسات المحتفة به". -المدخل الفقهي العام، مصطفى أحمد الزرق، دار القلم، دمشق-

وقت سعي نساء العرب في أمر المعاش ليس لها تفسير أو معنى آخر ملزوم، سوى أنّها مرفّهة، مخدومة (وهذه معانٍ مضمرة)، و "دلالة الحال" هَهُنا هو النّوم وقت الضّحى، وينتمي هذا النّوع من القول المضمر حسب تقسيمات "غرايس" إلى "المضمرات الخطابية الحوارية" لأنه يخضع لقواعد التخاطب السياق الذي وردت فيه، بل تنتمي إلى السياق الثقافي العربي الذي يربط وقت التعب بالصباح، أي أنها لا تفهم إلا في البيئة العربية (العرفية)، لأنه قد نكون أمام ثقافة أو بيئة أخرى يكون فيها هذا القول صريحًا ليس له مدعاة للتأول، ويكون النوم في هذا الوقت أمرا عاديا. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 06: شرح الكناية "تؤوم الضحى"

المثال	دلالة الحال (السياق)	نوع المضمر	درجة الإضمار	القول المضمر
"تؤوم الضحى"	-السياق الثقافي -السّعي وقت الضحى في البيئة العربية	المضمرات الخطابية الحوارية	الإضمار الاستنباطي (الكنائي)	- مرفّهة - مخدومة - مدلّلة - مريضة

سوريا، 1418 هـ/1998 م، ج 2، ط 1، ص 1065. و "دلالة الحال وتأثيرها في أحكام المعاملات المالية والأحوال الشخصية دراسة فقهية تطبيقية"، عمر محمود حسن، مجلة الإحياء المجلد: 21، العدد:29، قسم الدراسات الإسلامية، كلية الآداب، جامعة الملك فيصل، السعودية، 2021 م، ص 17

.

ثم ينتقل القزويني بعد ذلك على أنواع الكناية ويقسّمها إلى ثلاثة أقسام:

يقول: "ثم الكناية ثلاثة أقسام؛ لأن المطلوب بها إمّا غير صفة ولا نسبة، أو صفةٌ أو نسبة. والمراد الصفة المعنوية، كالجود، والكرم، والشجاعة، وأمثالها، لا النعت"[1]

إذ أن الصّفات المعنوية من أجمل ما زيّنت به الهرب كلامها وأشعارها عبر الكنايات والمجازات بكلّ أنواعها.

أ-الكناية المطلوب بها موصوف (غير صفة ولا نسبة)

تفهم هذه الكتابة من العمل أو الصفة أو اللّقب أي ما نفرد به الموصوف[2]، حيث قسّمتها إلى قسمين:

أ.1-ماهو معنى واحد

يقول القزويني "فمنها ما هو على معنى واحد كقولنا: «المضياف» كناية عن زيد، ومنه قوله كناية عن القلب:

الضَّارِبِينَ بِكُلِّ أَبْيَضٍ مِخْذَمٍ والطَّاعِنِينَ مَجَامِعَ الأَضْغَانِ"[3]

فالقلب مكمن الضغائن، و"مجامع الأضغان" كناية عن القلب، وهو قول مضمر غير صريح.

أ.2-ماهو عدّة معان

يقول: "كقولنا كنايةً عن الإنسان: «حيٌّ مُستوِي القامة عريض الأظفاري» "[4]. فهُنا لم يذكر المكنّى (الإنسان) صراحة، فاضطر القائل إلى اللّجوء للقول المضمر الذي فُهِمَ منه بعد ذلك أنّه يقصد الإنسان. وهذا النّوع أيضا يندرج ضمن درجة الإضمار

(1) – الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع)، الخطيب القزويني، ص 349.

(2) –ينظر: «الكناية وخصائصها التداولية *القزويني أنموذجا*»، زوليخة قادة، ص 158.

(3) –الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع)، الخطيب القزويني، ص 349.

(4) –المرجع نفسه، ص 349.

العرضي، فهذا النّوع "يحصل بسبب السّياق اللّغوي أو السّياق الحالي للفظ"[1]. والسّياق الحالي للفظ في المثال الذي ذكر آنفا مفرادته قد رُكّبَتْ تركيبا يحيل إلى القول المضمر وهو الإنسان، كما ينتمي هذا المثال إلى المضمرات الخطابية (الحوارية)، لأنّه عرف عن طريق السياق (السّياق اللّغوي للّفظ).

والمخطط التالي يوضح ذلك:

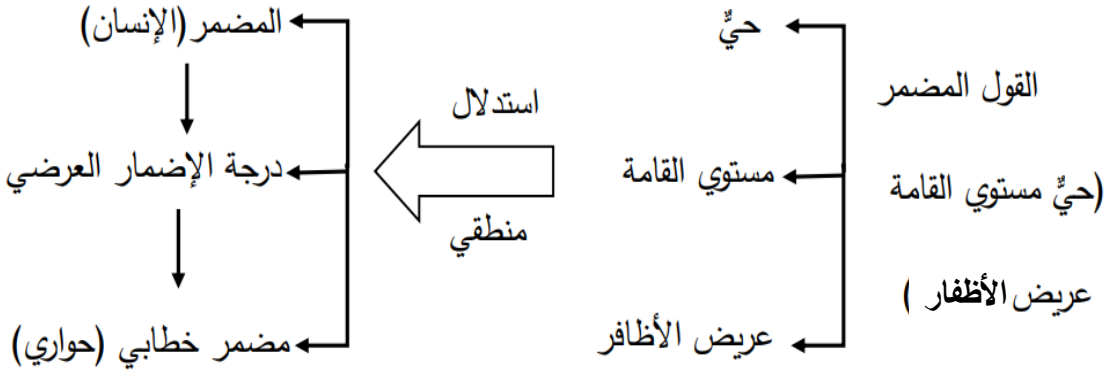

المخطط رقم 04: كيفية الوصول للقول المضمر (نوعه، ودرجته)

ب-الكناية المطلوب بها صفة

ويقصد بها صفة أو الصّفات معنوية كالجود، والسّماحة والكرم.....إلخ يقسّمها إلى قسمين:

ب.1-القريبة (واضحة وخفية)

[1]-الخطاب اللساني العربي-هندسة التواصل الإضماري-(من التجريد إلى التوليد) طبيعة المعنى المضمر، بنعيسى عسو أزابيط، ص 46.

وهي إمّا واضحة، كقولهم كناية عن طويل القامة «طويل النجاد»[1]، وهي كناية قريبة عن الطوّل، فالعرب تنسب طول الرّقبة (النجاد) إلى طول الشخص، وهذا قول مضمر قريب. يستدلّ عليه بغير واسطة.

"وإمّا خفية، كقولهم كناية عن الأبله: «عريض القفا» فإن عرض القفا، وعَظِمَ الرأس إذا أفرض قيما يقال دليل الغباوة"، وهنا الكشف عن القول المضمر يصعب الوصول إليه، وقد تتبادر في أذن السّامع عدّة تأويلات أخرى، إذ لا بدّ من استحضار السّياق الذي قيلت فيه العبارة.

ب.2-البعيدة

يقول القزويني: "ما ينتقل منها إلى المطلوب بها بواسطة كقولهم كناية عن الأبله: «عريض الوسادة»، فإنه ينتقل من عرض الوسادة إلى القفا، ومنه إلى المقصود"[2].

والكشف عن المعنى المضمر في هذا النّوع من الكناية نحتاج فيه لواسطة (الانتقال من الصريح إلى المعنى اللاّزم)، أي أنّه لا يتمّ إلاّ عن طريق "مجموعة من الاستدلالات المحكمة"[3]. وفي هذا يضرب القزويني مثلا:

وكقولهم: " «كثير الرّماد» كناية عن المضياف، فإنّه ينتقل من كثرة الرّماد إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدور، ومنها إلى كثرة الطبائخ، ومنها إلى كثرة الأكلة، ومنها إلى كثرة الضيفان، ومنها إلى المقصود"[4].

---

[1] -ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع)، الخطيب القزويني، ص 350.

[2] -المرجع نفسه، 350.

[3] -الخطاب اللّساني العربي-هندسة التواصل الإضماري-(من التجريد إلى التوليد) طبيعة المعنى المضمر، بنعيسى عسّو أزاييط، ص 47.

[4] -الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع)، الخطيب القزويني، ص 350.

نلاحظ هنا أنّنا للوصول إلى القول المضمر من هذه الكناية، سلك القزويني عدة استدلالات منظّمة منطقية ومحكمة. كما أنّها تنتمي إلى المضمرات الخطابية الحوارية، نحتاج فيها إلى السياق الذي وردت فيه، بل تنتمي إلى السّياق الثقافي في العربي (البيئة العربية)، وهو درجة الإضمار الاستنباطي.

والمخطط التالي يوضح كيفية الوصول إلى المضمر عن طريق الاستدلالات المنطقية في المثال السابق:

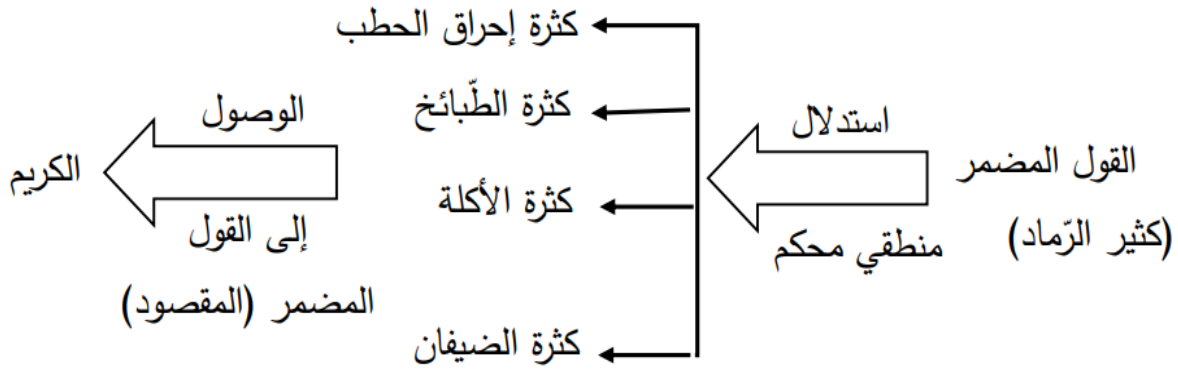

مخطط رقم 05: كيفية الكشف عن المضمر عن طريق الاستدلال المنطقي (نوعه، ودرجته)

ويقول أيضا:[1]

وما بَكُ فِيَّ مِنْ عَيْبٍ فَإِنّي جَبَانُ الكَلْبِ مَهْزُولُ الفَصِيلِ... [بحر الوافر]

يشرح القزويني هذا المثال من الشعر بقوله:

"فإنه ينتقل من جبْنِ الكلب عن الهرير في وجه من يدنو من دار من هو بمرصدٍ لأن يَعِسَّ دونها، مع كون الهرير في وجه من لا يعرفه طبيعيا له، إلى استمرار تأديبه؛ لأنّ

[1] –المرجع السابق، ص 351.

الأمور الطّبيعية لا تتغير بموجب لا يقوى، ومن ذلك إلى استمرار موجب نباحه، وهو اتّصال مشاهدته وجوهًا إثر وجوه، ومن ذلك إلى كونه مقصد أدانٍ وأقاصٍ، ومن ذلك الى أنّه مشهور بحسن قرّى الأضياف، وكذلك ينتقل من هزال الفصيل إلى فقد الأمّ"[1].

ويضيف:

"ومنه إلى قوة الدّاعي إلى نحرها، لكمال عناية العرب بالنّوق لا سيما المثْليات، ومنها إلى صرفها إلى الطّبائخ، ومنها إلى أنه مضياف"[2].

نلاحظ من خلال شرح القزويني للمضمر في هذه الكناية أنه سلك الكثير من الاستدلالات المنطقية المنظّمة، فالمعروف عن العرب أنّها تضع الكلاب أمام بيوتها للنباح في وجه من هو غريب، وجبان الكلب يقصد بها الكناية عن الكرم، لأن كلبه اعتاد قدوم الضيفان في كل وقت، فلا ينبحهم، فكأن الكلب جبان، بعكس البخيل، فكلبه يهاجم الضّيوف لأنّه غير معتاد عليهم. فالقزويني "حين يتحدّث القزويني عن الكناية، يفترض بشكل غير مباشر أنّها يجب أن تستخدم بين متخاطبين يشتركان في الانتماء للسّياق الثقافي نفسه"[3].

وبهذا فالقول المضمر في هذا المثال: هو كرم صاحب البيت، وهو من المضمرات الخطابية الحوارية، التي يرجع فهمها إلى السّياق الثقافي الذي وردت فيه (البيئة العربية)، كما أنّها من درجة الإضمار الاستنباطي الذي تندرج ضمنه "مجموعة من الوحدات التي عرفت في الفكر اللّغوي العربي القديم"[4].

---

[1] –المرجع السابق، ص 351.

[2] –المرجع نفسه، ص 351.

[3] –الكناية وخصائصها التداولية *القزويني أنموذجا*، د. زوليخة قادة، ص 162.

[4] –الخطاب اللّساني العربي–هندسة التواصل الإضماري–(من التجريد إلى التوليد) طبيعة المعنى المضمر، بنعيسى عسّو أزابيط، ص 47.

والجدول التالي يوضح كيفية الوصول إلى المعنى المضمر في هذا المثال:

الجدول رقم 07: شرح الكناية في البيت

وما بَكُ فِيَّ مِنْ عَيْبٍ فَإِنّي جَبَانُ الكَلْبِ مَهْزُولُ الفَصِيلِ

المثال	دلالة الحال (السياق)	نوع المضمر	درجة الإضمار	القول المضمر
وما يَكُ فِيَّ مِنْ عَيْبٍ فَإِنّي..... جَبَانُ الكَلْبِ مَهْزُولُ الفَصِيلِ	-السياق الثقافي العربي: وهو عدم نباح كلب حراسة المنزل في وجه من هو مألوف لديه -نباحه في وجه الغرباء	المضمرات الخطابية الحوارية	الإضمار الإستنباطي (الكنائي)	-كرم صاحب المنزل -رجل مضياف -كثرة الضيوف في المنزل -حسن الضيافة

ومن مظاهر اعتناء القزويني بالسّياق الثّقافي قوله في تضاد الكناينين لوصف راعي إبل أو غنم:[1]

[1] -الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع)، الخطيب القزويني، ص 353.

ضَعِيفُ العَصَا، بَدِي العُرُوقِ تَرَى لَهُ عَلَيْهَا إِذَا مَ أَجْدَبَ النّاسَ إِصْبَعَاَ [بحر الطويل]

وقول الآخر:

صُلْبُ العَصَا، بالضَّرْبْ قَدْ دَمَّهَا

أي: جعلها كالدّم في الحسن.

"والغرض من قول الأوّل «ضعيف العصا» وقول الثاني: «صلب العصا»، وهما عن كانا في الظّاهر متضادّين فإنّهما كنايتان عن شيء واحد وهو حسن الرّعْيَةِ، والعمل بما يصلحها وبحسن أثره عليها. فأراد الأوّل أنّه رفيقٌ مشفق عليها، لا يقْصِدُ من حمل العصا أن يوجهها بالضرب من غير فائدة، فهو يتخيّرُ ما لاَنَ من العصا"[1].

"وأرادا الثاني أنّه حيّد الضبط لها، عارف بسياستها في الرّعي، يزجرها عن المراعي التي لا تُحْمَدُ، ويتوخّى بها ما تسمن عليه، ويتضمّن أيضا أنّه يمنعها عن التّضرد والتبدّد .....[.....]..... فهي تناسق في الجهة التي يريدها"[2].

إنه بالرّغم من التضاد الحاصل بين الكنايتين (لغوي)، إلاّ أن السّياق الثقافي يجعلهما يشتركان في القول المضمر ذاته وهو (الحذف والبداهة والإتقان)، حتّى وغن اختلفت طريقة الرّعي من راعٍ لآخر، ألاّ أنهما يشتركان في نفس الصّفات، وهي "القدرة على التحكّم في الرّعية وحسن سياستها ويسرقياتها"[3].

---

[1] –المرجع السابق، ص 353.

[2] –المرجع نفسه، ص 353.

[3] – الكناية وخصائصها التداولية *القزويني أنموذجا*، د. زوليخة قادة، ص 163.

وهذا تأكيد آخر للقزويني بأنّ كشف القول المضمر مردّه للسّياق الثقافي الذي نتج فيه القول، ويبقى تأويلها (الأقوال المضمرة) في يد المتلقي الذي لابدّ أن يعرف السّياق الثقافي أوّلا وبعدها تأتي عملية التأويل.

ج-الكناية المطلوب بها نسبة

"هي التي يصرّح فيها بالصّفة، ولكنّها تنسب إلى شيء متّصل بالموصوف"

يقول القزويني: "وكقولي الشنفري الأزدي في وصف امرأة بالعفّةِ:

يَبِيتُ بِمَنْجاةٍ من اللَّوْمِ بَيْتُهَا إذا ما بُيُوتٌ بالملاحَةِ حُلتِ... [بحر الطّويل]

فإنّه ينفي اللّوم عن بيتها انتفاء أنواع الفجور عنه، وبه على براءتها منها، وقال: «يَبِيتُ» دون «يظلُّ» لمزيد اختصاص اللّيل بالفواحش"[1].

(النجاة من اللّوم) هو كناية عن العفّة، والطّهارة، وهي كناية نسبة، أي نسبة، أي النجاة من اللّوم إلى البيت، والمقصود نسبتها إلى صاحبته، وإنّ الكشف عن القول المضمرة في هذا المثال (العفّة) راجع إلى السّياق الثقافي* المعروف في البيئة العربية، وهو اختصاص اللّيل بالفواحش، وهذا متعارف عليه، "فهو معنى محايث يتقاسمه فاعلون ينتمون إلى ثقافة واحدة"[2]، ونوع الإضمار هنا، هو إضمار خطابي حواري من درجة الإضمار الاستنباطي الكنائي، والجدول التالي يوضح ذلك:

---

[1] -الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع)، الخطيب القزويني، ص 352.

[2] -الأبعاد التداولية في شورح التلخيص للقزويني، صابر الحباشة، ص 180.

*-السياق الثقافي: "ويشمل الإعتقادات المشتركة بين أفراد البيئة اللّغوية والمعلومات التاريخية، والأفكار والأعراف المشاعة بينهم .....[.....]..... هو مرتبط بالحياة الاجتماعية أوله صلة بثقافة المجتمع الدينية، أو السياسة، أو الاجتماعية". المعنى وظلال المعنى، د. محمد محمد يونس علي، دار المدار الغسلامي، بيروت-لبنان، 2007 م، ط 2، ص 161.

الجدول رقم 08: شرح الكناية في البيت

يَبِيتُ بِمَنْجاةٍ من اللَّوْمِ بَيْتُهَا إذا ما بُيُوتٌ بالملاحَةِ حُلتِ

المثال	دلالة الحال (السياق)	نوع المضمر	درجة الإضمار	القول المضمر
يَبِيتُ بِمَنْجاةٍ من اللَّوْمِ بَيْتُهَا إذا ما بُيُوتٌ بالملاحَةِ حُلتِ	–السياق الثقافي العربي: اختصاص اللّيل بالفواحش	المضمرات الخطابية الحوارية	الإضمار الإستنباطي (الكنائي)	– مرأة عفيفة طاهرة –أرملة وحيدة –مطلّقة وحيدة –يتيمة لا أحد لها

إن في تقسيم القزويني للكناية ما يوحي قيمتها، وأنها لديه أصح وأبلغ من التصريح، يقول في ذلك "وأن الكناية أبلغ من الإفصاح بالذكر"[1]، ويردف في هذا قولاً عبد القاهر الجرجاني: "ليس ذلك لأن الواحد من هذه الأمور يفيد زيادة في المعنى نفسه لا يفيدها خلافه، بل لأنّه يفيد تأكيد الإثبات المعنى لا يفيده خلافه، فضيلة قولنا: «رأيت أسدًا» على قولنا: «رأيت رجلا» هو والأسد سواءٌ في الشجاعة، أن الأوّل أفاد زيادة في مساواته للأسد في الشجاعة لم يفدها الثاني، بل هي أن الأوّل أفاد تأكيدًا لإثبات تلك المساواة له لم يفده الثاني"[2].

[1] –الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع)، الخطيب القزويني، ص 359.

[2] –دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 114، والإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع)، الخطيب القزويني، ص358.

وهذا الكلاّم إن دلّ على شيء، إنّما يدلّ على أن الكناية هي "الانتقال من الملزوم إلى اللاّزم فيكون إثبات المعنى به كدعوى الشيء ببيّنَةٍ، ولا شكَّ أن دعوى الشيء ببيّنة، ولا شكّ أن دعوى الشيء ببيّنة أبلغ في إثباته دعواه بلا بيّنة"[1].

كما يُعَدُّ تأكيدا بأنّ القزويني يميل إلى التفوّه بالأقوال المضمرة لا الصريحة المباشر، لأنّه يرى فيها إصابة للقصد، وإثباتا للمعنى المرجوِ منها، لكن الملاحظ لكيفية شرح القزويني لأمثلة الكنايات يرى بأنّه مارس المنهج التداولي للوصول إليها والإبانة عن معناها، فتراه يستدلّ، وينتقل من دلالة لأخرى مراعيا لمختلف السياقات الثقافية التي وردت فيها الأمثلة، كما كان يراعي المتلقي وحاله، وأثبت ذلك حينما أدرج المثال: طويل النّجاد

طويل القامة، فأقرَّ بأن المعنى المستخلص من الكناية هنا كان بطريقة ساذجة، (القول ← المضمر)

لأنّه ببساطة لم يستند إلى استدلالات منطقية ينتقل فيها السّامع من معنى للآخر، بل إنّها موجهة لأي متلقٍ (ليس ما بذاته).

بينما في مثال آخر: عريض القفا (استدلال منطقي ←) عظيم الرأس (القول ← المضمر) أبله.

المتلقي ههنا قام بعمليات عقلية (استدلالات منطقية منظمة) للوصول إلى معنى الكناية (قول مضمر) مقارنة بالمثال السّابق، توحي بأنّ القزويني يفترض وجود متلقٍ وسط لا هو بالسّاذج ولا هو بالخاص (بين بين)، ووجود مثل هذه الكنايات التي يختلف

[1] –الإيضاح والتحليل في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع)، الخطيب القزويني، ص 359.

انتاج المعنى فيها، وفهمه يدلّ على أن البلاغة العربية استحضرت مقامات المتلّقين المختلفة التي تتطلّب مقالات

وهذا ما سنوضحه في

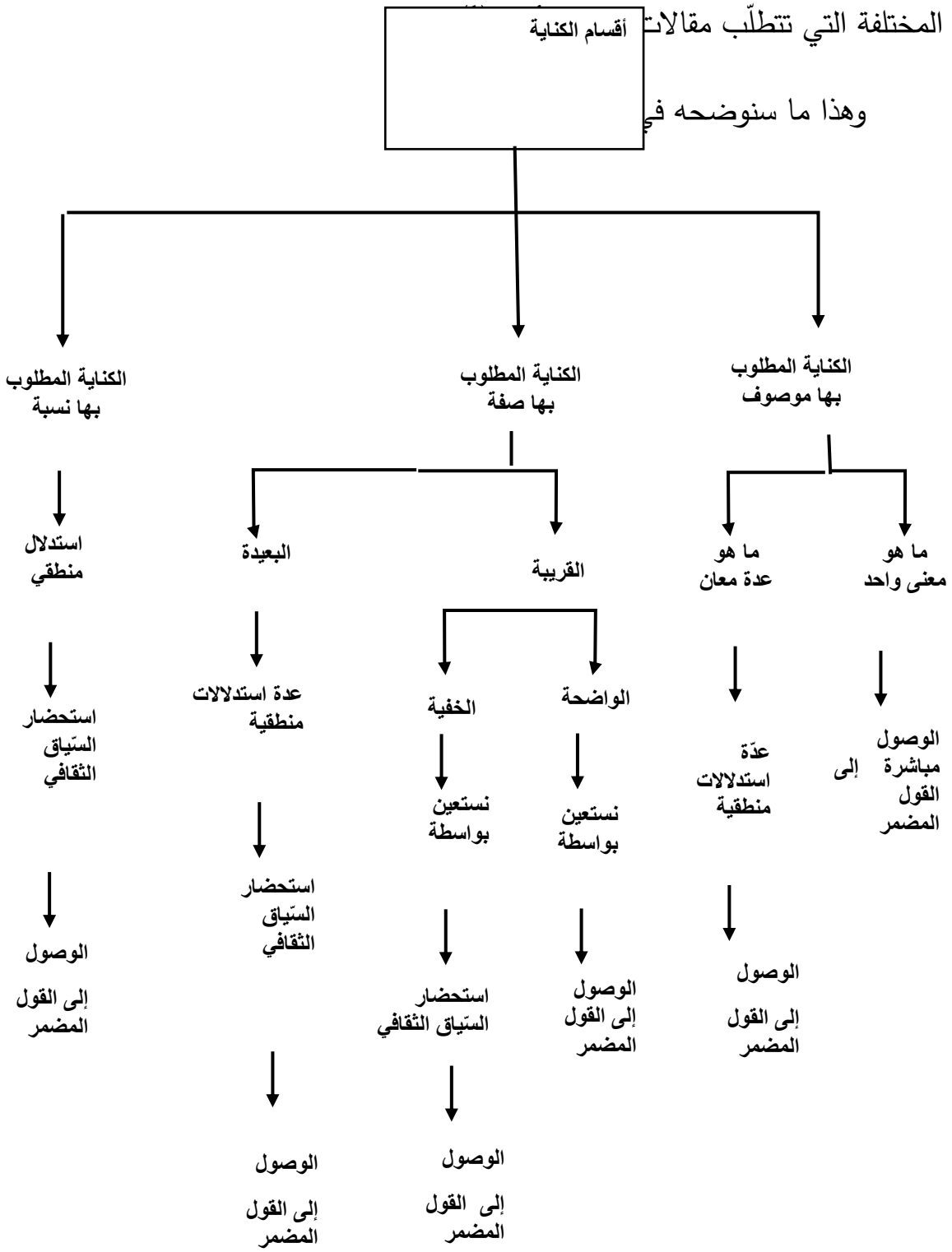

مخطّط رقم 06: أقسام الكناية عند القزويني وطريقة الكشف عن القول المضمر

(1) –ينظر: الكناية وخصائصها التداولية *القزويني أنموذجا*، د. زوليخة قادة، ص 164.

حاصل القول إن الكناية، وما يتفرّع منها من أقسام عند القزويني، تبيّن مدى اهتمامه بالبعد التداولي الذي بدا جليًّا، وواضحًا. من حيث أن المتكلّم يلجأ إليها ليبثَّ من خلالها ما لا يستطيع إثباته بالمعنى الصّريح. كما أنّ اهتمامهم بما يحيط بالقول من ملابسات، وسياقات بدت واضحة وجلية، وهذا ما يعكس بعد نظرهم، ودقة تفكيرهم.

من خلال تقسيمات الكناية عند القزويني، وطرقة الكشف عن المعنى المضمر، والوصول إليه، نرى أنّه يأخذ بعين الاعتبار حال المتلقي، والسّياق الثقافي الذي أتت فيه العبارة، وهذا يوحي بالمنهج التداولي الذي سلكه فيها، كما يؤكّد بأنه جعل المتلقي محورًا مهمّا في العملية التواصلية[1].

كما أن حديث القزويني بأنّه يفضل التلميح (الكناية) عن التصريح يبيّن مدى ممارسته لمبدأ التأدّب* الذي أشار إليه غرايس[2]؛ إذ أن المتكلّم أحيانا لا يستطيع أن يصرّح بكل ما في داخله من أفكار احتراما للسّمع ومقامه.

وإن كانت التداولية تدرس اللّغة أثناء الاستعمال، فإن البلاغة العربية القديمة درست اللّغة من خلال البيان، وخاصة الكناية أثناء الاستعمال في ذلك الوقت.

---

[1] –ينظر: الكناية وخصائصها التداولية *القزويني أنموذجا*، زوايخة قادة، ص167.

[2] –ينظر المرجع نفسه، ص 167.

* –مبدأ التأدب: يعني مجموعة من الطّرائق المتعارف عليها داخل جماعة لغوية يتمثل دورها في الحفاظ على قدر الإنسجام في أثناء التفاعل بين المتكلّمين برغم ما يترتب على لقاء واحتكاك ويعد هذا المبدأ سلوكا تخاطبيا تحكمه الأعراف والقواعد الاجتماعية يختلف من بيئة إلى أخرى. «مبدأ التأدب في عهد الإمام علي (رضي الله عنه) إلى مالك الأستر قراءة تداولية»، حميد عبد الحمزة الفتلي، مجلة المبين، العدد الرّابع، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1438هـ/ 2017م، ص 122.

خاتمة الفصل

-نصل في ختام هذا الفصل إلى الملاحظات والنتائج التالية:

-الأقوال المضمرة على عكس الافتراض المسبق تأتي بعد التفوّه باللّفظ.

-الكناية تعتبر ضرب من ضروب الأقوال المضمرة، فهي عبارات مشحونة بالمعاني الخفية قريبة كانت، أم بعيدة، حيث مارسها البلاغيّون القدامى ليس بالمصطلح نفسه، لكن بمفهومها القريب الذّي أقّره التداوليّون.

-الوصول إلى القول المضمر في الكناية عند القزويني يتم بطريقة عقلية معتمدا على استدلالات منطقية منظّمة والسياق الثقافي الذي يحيل إليه، كما يراعي حال المُخَاطب، وهذا يعتبر منهجا تداوليا بامتياز.

-لم يذكر القزويني السّياق صراحة، لكنّه مارسه عن طريق شروحاته وتحليلاته للوصول إلى قصد المتكلّم.

-إنّ في حديث القزويني عن إيثاره، للإضمار بدلا من التصريح، مراعاة الأحوال المُخاطبين ومقاماتهم، إشارة إلى مبدأ التأدّب الذي تحدّث عنه غرايس.

-تندرج الكناية عند القزويني ضمن درجة الإضمار الاستنباطي (الكنائي)، إذ يتم الكشف عنها عن طريق الاستدلالات العقلية.

–تنتمي الكناية عند القزويني إلى نوع الاضمارات الخطابية الحوارية التي أقرّها غرايس إذ يفترض، بأنّها خطاب بين متكلّم، ومخاطب (تواصل لغوي)، يتدخل السّياق الثقافي في الوصول إليها.

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث يمكننا القول أن الفكر البلاغي في كتاب الإيضاح للخطيب القزويني يناظر الفكر التداولي خاصة من جانب البحث عن المعاني الخفية التي تستر وراء الملفوظ فتجلت الافتراضات المسبقة والأقوال المضمرة خاصة في مباحث الأساليب والصور البيانية، لذلك أسفر هذا العمل البحثي على عدد من النتائج والحقائق نوجزها في العناصر الآتية:

- ✓ الافتراض المسبق آلية تداولية تسبق التفوّه بالخطاب، يولّده المتكلّم لا الجملة.
- ✓ الافتراض المسبق بعد تداولي بمصطلحه الحديث، لكنه مبثوث في كتب التراث خاصة البلاغية منها، هذا ما ظهر جليا عند القزويني في إيضاحه.
- ✓ الخطاب اللّغوي في حد ذاته يبني على افتراضات مسبقة ينطلق منها المتكلّم.
- ✓ الافتراض المسبق في أصله يختلف عن الخبر، لكن الأخير ينطلق من افتراضات قبلية.
- ✓ تقسيمات القزويني لأضرب الخبر كانت مبنية في أساسها على افتراضات مسبقة.
- ✓ أسلوب الإنشاء مبني على افتراضات قبلية، ينطلق منها المتكلّم ليصل قصده للسّامع، أو المخاطب.
- ✓ تبنى الجمل الخبرية والإنشائية في معظمها على افتراضات مسبقة وجودية وبنيوية.
- ✓ الإثبات والنفي في الافتراض المسبق خاصية موجودة ومثبتة في الأساليب الخبري.
- ✓ يأتي القول المضمر بعد التفّوه باللّفظ على عكس الافتراض المسبق الذي يسبق التّلفّظ.

- ✓ في التعليمات، لا يمكن تعليم الطفل معلومة جديدة إلاّ بالاستناد إلى افتراضات مسبقة، وهذا ما يبرز دورها المهم في هذا الجانب.
- ✓ تمتلك الخطابات اللّغوية رصيدا من الافتراضات المسبقة تستمد من معارف قبلية وتعتمد على سياقاتها التي وردت فيها، ويشترك فيها كلا من المتكلّم والسّامع.
- ✓ القول المضمر آلية تداولية تأتي بعد التفوّه بالخطاب تتعلق بالمتكلّم، والمخاطب، والعبارة.
- ✓ تعدّ الكناية ضربا من ضروب الأقوال المضمرة، فيه صورة من صور المعاني الخفية قريبة كانت أم بعيدة، انشغل بها البلاغيون القدامى ليس بالمصطلح نفسه، لكن بمفهومه القريب من الذي أقرّه التداوليون.
- ✓ يعتمد القزويني طرقا عقلية، واستدلالات منطقية منظّمة للكشف عن المعنى المضمر في الكناية، كما يتخذ من السياق الثقافي أداة للوصول إليه، وهذا ما يسير عليه المنهج التداولي في كشف المضمر.
- ✓ لم يتحدّث القزويني عن السّياق مباشرة، لكنه أحال إليه عن طريق شروحاته وتحليلاته للوصول إلى قصد المتكلم في الكناية.
- ✓ يفضل القزويني التلفظ بالمعاني الخفية بدلا من التصريح، لأنه يراعي أحوال المخاطب ومقامه، وفي هذا إشارة لمبدأ التأدب الذي تحدّث عنه غرايس.
- ✓ تعتبر الكناية من درجة الإضمار الاستنباطي الذي يتفرّع عن الإضمار العام.

- ✓ الكناية من نوع الإضمارات الخطابية الحوارية التي أقرّها غرايس، فهي كما افترضها القزويني عبارة عن خطاب يتم بين متكلّم وسامع في ظروف ما، وفي سياق ثقافي لبيئة معينة.
- ✓ للمقام أهمية بالغة للوقوف على حقيقة المعنى الكناني، فقد جعل البلاغيون المقولات البلاغية مشروطة بمقامات إنتاجها.
- ✓ المعاني الثواني، ومعنى المعنى الذي تحدّث عنها الجرجاني ما هي إلاّ ضرب من ضروب الأقوال المضمرة.

الملاحق

1-التعريف بالكتاب

كتاب الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان البديع)، ألّفه الإمام الخطيب القزويني حيث تضمن كل شاردة وواردة من علوم البلاغة، فتراه يقول: "فهذا كتاب في علم البلاغة وتوابعها ترجمه بـ «الإيضاح» وجعلته على ترتيب مختصري الذي سمّيته تلخيص المفتاح. وبسطت فيه القول ليكون كالشرح له"[1]؛ أي أنّه شرح على كتاب تلخيص المفتاح الذي ألّفه من قبل: والذي كان إختصارًا لكتاب المفتاح في علوم العربية للسكاكي. فأوضح مواضعه المشكلة، وفصل معانيه المجملة وعمد إلى ما خلا عنه المختصر ممّا تضمّنه المفتاح، وما سقط منه من كلام الشيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني[2].

يعدّ كتاب الإيضاح من أهم كتب البلاغة، حيث جمع فيهالقزويني آراء المتقدّمين من فطاحلة البلاغة (الجرجاني والسكاكي)، حيث استخرج زبدة ذلك كلّه، وهذّبها ورتّبها حتى استقر كل شيء منها في محله، وأضاف إلى ذلك ما أدى إليه فكره ولم يجده لغيره.[3]

وبما أن كتاب الإيضاح من أهم كتب البلاغة، أصبح من بين الكتب المقرّرة في شتى الكليات والجامعات، قام بشرحه الأستاذ محمّد عبد المنعم خفاجي في ستة أجزاء، فكان مرجعا لطلاب العلم.

---

[1] -الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع)، الخطيب القزويني، ص 15.

[2] -ينظر: المرجع نفسه، ص15.

[3] -ينظر: المرجع نفسه، ص 16.

قام القزويني بشرح علوم البلاغة الثلاثة، حيث بدأ بعلم المعاني وجاء فيه[1].

- ✓ تعريف علم المعاني.
- ✓ الباب الأوّل: تحدّث فيه عن الإسناد الخبري والحقيقة والمجاز العقليين.
- ✓ الباب الثاني: كان توضيحًا وشرحا للمسند إليه.
- ✓ الباب الثالث: في ذكر المسند.

ثم يأتي إلى:[2]

- ✓ الباب الرّابع: القول في أحوال متعلّقات الفعل.
- ✓ الباب الخامس: القول في القصر.
- ✓ الباب السّادس: القول في الإنشاء.
- ✓ الباب السّابع: القول في الفصل والوصل.
- ✓ الباب الثامن: القول في الإيجاز والإطناب والمساواة.

ثم انتقل إلى الفن الثاني من فنون البلاغة، وهو علم البيان حيث ذكر فيه ثلاثة أبواب وهي:[3]

- ✓ المحسّنات المعنوية
- ✓ المحسّنات اللّفظية.
- ✓ خاتمة في فن البديع.

---

[1] –ينظر: المرجع السابق، ص 517.

[2] –الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع)، مرجع سابق، ص 517.

[3] –المرجع نفسه، ص 517، 518،

كما أورد القزويني الكثير من الشوّاهد من القرآن الكريم، والأحاديث الشّريفة، والأخبار ناهيك عن الشّواهد الشّعرية الغزيرة التي جعلت منه كتابا قيّما يضاف إلى مصاف البحوث البلاغية التي سبقته.

أمّا من منهج القزويني في كتابه الإيضاح، فهو "المنهج التعليمي الذي يعنى بالتعريف الجامع المانع، والقاعدة أسسها، والقانون وحدوده، والتقسيمات وتفريعاتها، عناية تعليمية منطقية، وهو منهج أحال البلاغة إلى علم صارم يتوفّر على قدر من القواعد والتعريفات والتقسيمات"[1].

يبقى كتاب الإيضاح في علوم البلاغة لصاحبه الخطيب القزويني، من أمثل كتب البلاغة أسلوبا، وأجملها بيانا، وأوفاها بحثا، وذلك لتعدّد الآراء والمذاهب التي جاءت فيه، هذا ما جعله مصدرا من مصادر التقعيد البلاغي الأصلية التي لا يمكن الإستغناء عنها، وعلى الرّغم ممّا لهذا الكتاب من مكانة، إلاّ أنّه لم يحض بما حضي كتابه "التلخيص" من عناية واهتمام.

2-التعريف بصاحب الكتاب «الإمام الخطيب القزويني»

صاحب الكتاب "الإمام الخطيب القزويني" (666 هـ ،739 هـ)، هو محمد بن عبد الرحمان بن عمر بن أحمد من محمّد بن عبد الكريم بن الحسن بن علي بن إبراهيم بن

[1] -ينظر: نظرية البيان العربي خصائص النشأة ومعطيات النزوع التعليمي-تنظير وتطبيق-، د. رحمن غركان، دار الرّائي للدّراسات والترجمة والنضر، دمشق-سورية، 2008 م، ط 1، ص 42.

علي بن أحمد بن دلف بن أبي دلف العجلي القزويني، جلال الدين أبو المعالي بن سعد الدّين بن أبي القاسم بن إمام الدين الشّافعي العلامّة"[1].

أمّا عن مولده، ولد القزويني، بالعراق سنة (666 هـ)، بمدينة الموصل، حيث سكن الرّوم مع والده وأخيه، تعلّم واشتغل حتّى وُلّيَ قضاء ناحية بالرّوم، وهو لم يتعدّ العشرين من عمره، وذلك لذكائه، وقوة إرادته. انتقل بعد ذلك إلى دمشق، ووُلّيَ قضاءها، ثم قضاء مصر، كما خطب بجامع القلعة بأمر من السّلطان، حيث قال عنه صاحب "كشف الظّنون" «المعروف بخطيب دمشق»: ولعلّ هذا سبب شهرته "بالخطيب القزويني"، وكان يفتي كثيرًا.[2]

كان–رحمه الله–جميل المنطق والذّات والهيئة، قوي الإرادة، يحسن التصَنّت حاد الذّهن، جيّد البحث، منصفًا، فيه مع الذّكاء والذّوق في الأدب حسن الخطّ. كما كان جودا يصرف مال الأوقاف على الفقراء، والمحتاجين، فصيح العبارة، مليح الصّورة كبير الذّقن، جَمُّ الفضيلة، يِحبّ الأدب ويحاضر به، ويستحضر نكته.[3]

تعلّم القزويني ودرس على يد ثلة من العلماء والمشايخ حيث "سمع من "العز الفاروثي" وطائفة، وأخذ عن "الأيكي" وغيره، وخرج "البرزالي" جزءًا من حديثه، وحدّث به وتفقّه واشتغل الفتون، وأتقن الأصول والعربية والمعاني والبيان".[4]

---

[1] –الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع)، الخطيب القزويني، ص 13.

[2] –ينظر: المرجع نفسه، ص 13، 14.

[3] –ينظر: المرجع نفسه، ص 13.

[4] –المرجع نفسه، 13،14.

للقزويني عدة مضّفات ذكرها ابن كثير والسيوطي وحاجي خليفة حيث "قال ابن كثير: له مضّمات في المعاني، مضّف مشهور اسمه «التخليص» اختصر فيه «المفتاح» للسّكاكي، وهو من أجلّ المختصرات فيه، كما قال السّيوطي. وله: إيضاح التلخيص، والسّور المرجاني من شعر الأرجاني"[1].

وذكر له حاجي خليفة في كشف الظّنون المضفات التالية:

-«الإيضاح على صاحب المفتاح، في المعاني والبيان»

-«تلخيص المفتاح للسكاكي»

-«المشذر المرجاني من شعر الأرجاني»[2]

أمّا عن وفاته، فقيل أنّه مات في منتصف جمادي الأولى سنة (739 هـ)، وشيّعه عالم عظيم وكثر التأسّف عليه، حيث كتن دوره في الدّرس البلاغي متميزا، فكان قطب الدّائرة بحق، إذا كان البحث البلاغي قبله قد أخذ في النّمو، والتدّرج جيلا بعد جيل، فجاء هو، وقد استلهم أبرز مباحث سابقيه، وأخذ على عاتقه مهمّة صوغ المباحث البلاغية في عبارات جامعة محرّرة، وأضاف إليها ما: جاءت به قريحته مع دقة النّظر وصواب الفكر وسلامة المذهب، وصحة الاستنتاج، واستحقّ بما وضعه أن يكون واحدًا ممن تأثر بهم الدرس البلاغي في ثالث مراحله التّجديدية الأربع.[3]

---

[1] -المرجع السابق، ص 14.

[2] -الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع)، الخطيب القزويني، ص 14.

[3] -ينظر: موروثنا البلاغي والأسلوبية الحديثة دراسة وموازنة، د. محمّد محمّد عبد العليم دسوقي، دار اليسر، القاهرة-مصر، (د ت)، (د ط)، ص 13.

قائمة المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم (برواية ورش عن نافع).

2. الأبعاد التداولية في شروح التلخيص للقزويني، صابر الحباشة، الدار المتوسطية للنشر، تونس، 1431 هـ/2010 م، ط 1.

3. أساس البلاغة، الزمخشري(جار الله ،أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي)، تح: محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، 1419هـ/ 1998م، مادة (ضمر)، ج 1، ط 1.

4. «الاستعمال اللّغوي لأضرب الخبر في مفتاح العلوم للسكاكي» –مقاربة تداولية، د. باديس لهويمل، مخبر اللسانيات واللّغة العربية، حوليات المخبر، العدد 1، جامعة محمّد خيضر–بسكرة، ديسمبر 2013م.

5. آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، محمود نحلة، دار المعرفة الجامعية، القاهرة_ مصر، 2002م، (د.ط).

6. الافتراض المسبق بين اللّسانيات الحديثه والمباحث اللّغوية في التراث العربي والإسلامي، هشام إبراهيم عبد الله الخليفة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت–لبنان، 2021 م، ط 1.

7. «الافتراض المسبق في مسرح شوقي–دراسة لسانية تداولية»، منى عزام، مجلة الآداب، العدد التّاسع والسّتون، جامعة المنصورة، 2021م.

8. «الافتراض المسبق مفهوما تداوليا في الفكر اللّغوي عند العرب القدامى: وصف تحليل»، عاصم شحادة علي، المؤتمر العالمي الخامس للغة العربية (مقاربات في اللّسانيات والأدبيات بين التقليد والتجديد)، قسم اللّغة العربية وآدابها، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية، الإردن، ديسمبر 2015 م.

9. «الأفعال الإنجازية غير المباشرة المجازية–خطاب البشير الإبراهيمي–نموذجا»، بن عيادة فتيحة، مجلة علوم اللّغة العربية وآدابها، المجلد: 12، العدد: 02، قسم اللّغة العربية وآدابها، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر–الجزائر، 2020 م.

10. أنوار الرّبيع في أنواع البديع المدني، تح: شاكر هادي شكر، مكتبة العرفان، كربلاء–العراق، 1388ه/1969م، ج3، ط 1

11. الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديه)، الخطيب القزويني(جلال الدين الشافعي،محمد بن عبد الرحمان بن عمر ،أبو المعالي)، تح: أحمد شتيرى، دار الغد الجديد، القاهرة–مصر، 1435ه/2014م، ط 1.

12. البحث البلاغي العربي من منظور تداولي، عشري محمد الغول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2021 م، ط 1.

13. البرهان في علوم القرآن، الإمام بدر الدين الزركشي(أبو عبد الله ،بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر)، تح: يوسف عبد الرحمان المرعشلي وآخرون، دار المعرفة، بيروت–لبنان، 1410 ه/1990 م، ج 2، ط 1.

14. «تجليات الفعل الكلامي عند جلال الدين القزويني»، أ. ذيب بلخير، مجلة مقاليد، العدد الخامس، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، ديسمبر 2013م.

15. تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظّرية التداولية، عمر بلخير، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو–الجزائر، (د ت)، ط 2.

16. تداولية اليوم علم جديد، آن روبول وجاك موشلار، تر: سيف الدين دغفوس وآخرون، المنظمة العربية للترجمة، بيروت–لبنان، 2003 م، ط 1.

17. التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة «الأفعال الكلامية» في التراث اللّساني العربي، مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت–لبنان، يوليو 2005م، ط 1.

18. التدّاولية في الفكر النقدي، كاظم جاسم منصور العزاوي.الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات،القاهرة–مصر،2017م،ط1.

19. التداولية من أوستن إلى غوفمان، فلييب بلانشيه ،تر: صابر الحباشة ،دار الحوار ،اللاذقية–سورية،2007،ط1.

20. «التداولية والبلاغة العربية»، باديس لهويمل، مجلة المخبر (أبحاث في اللّغة والأدب الجزائري) قسم الآداب واللّغة العربية، كلية الآداب واللغات، جامعة محمّد خيضر، الجزائر، 2011 م.

21. «التداولية: المصطلح وقضايا المنهج، والتداولية العربية حازم القرطاجني أنموذجا»، نادية لطفي ناصر، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية والتربوية، (د ب)، (د ت).

22. التداولية، جورج يول، تر: قصي العتابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت–لبنان، 1431 هـ/ 2010م، ط 1.

23. تفسير الجلالين، جلال الدّين محمّد المحلي، جلال الدّين بكر السيوطي، دار ابن كثير، دمشق–سوريا، 1434هـ/2013م، ط 15.

24. «التقويل ومضمرات القول مقاربة تداولية لفاعلية عبارة (كأنّه قال ونحوها) في النحوي العربي»، هاني كنهر عبد زيد العتابي ونعيم سلمان غالي البدري، مجلة قراءات، العدد 01، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة واسط، 2022/12/15م.

25. التواصل بين القصد والإستقصاد مقاربة تداولية لفاعليتي التدليل والتأويل، عبد العزيز بنعيش، أطروحة دكتوراه مخطوطة، جامعة سيدي محمّد بن عبد الله ظهر المهراز، فاس–المغرب، 1424 هـ–1425 هـ/2003 م –2004 م.

26. خزانة الأدب وغاية الأرب، ابن حجة الحموي، تح: كوكب دياب، دار صادر، بيروت–لبنان، 1421هـ/2001م، المجلّد 3، ط 1.

27. الخطاب اللّساني العربي هندسة التواصل الإضماري– (من التجريد إلى التوليد) طبيعة المعنى المضمر، بنعيسى عسو أزاييط، عالم الكتب الحديث، إربد–الأردن، 2012 م، ج 1، ط 1 .

28. دلالة الحال وتأثيرها في أحكام المعاملات المالية والأحوال الشخصية دراسة فقهية تطبيقية"، عمر محمود حسن، مجلة الإحياء المجلد: 21، العدد:29، قسم الدراسات الإسلامية، كلية الآداب، جامعة الملك فيصل، السعودية، 2021 م.

29. دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني(أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد)، تح، محمد رضوان الداية، وفايز الداية، دار الفكر، دمشق–سورية، 1428 هـ/2007 م، ط 1.

30. العمدة في صناعة الشعر ونقده، ابن رشيق القيرواني(الحسن بن رشيق)، مطبعة السّعادة، القاهرة–مصر، 1325 هـ/1957م، ج 1، ط 1.

31. في أصول الحوار وتحديد الكلام، طه عبد الرحمان، المركز الثقافي العربي، الدّار البيضاء–المغرب، 200م، ط 2.

32. في اللّسانيات، التداولية مع محاولة تأصيلية في الدّرس العربي القديم، خليفة بوجادي، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، سطيف–الجزائر، 2009 م، ط 1.

33. القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلر–آن ريبول، تر: عز الدّين المجذوب وآخرون، دار سيانترا، تونس، 2010 م، (د ط).

34. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي(محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي)، تح، علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت–لبنان، 1996م، ج1، ط1.

35. «الكناية وخصائصها التداولية* القزويني أنموذجا*»، زوليخة قادة، مجلة الميادين للدراسات في العلوم الإنسانية، المجلد: الثاني، العدد: الثاني، (د ت).

36. الكناية وخصائصها التداولية*القزويني أنومذجا*، زوليخة قادة، مجلة المبادين للدراسات في العلوم الإنسانسة، المجلد الثاني، العدد الثاني، (د ت).

37. لسان العرب، ابن منظور(محمدبن جلال الدين بن مكرم بن نجيب الرويفعي الأنصاري)، دار المعارف، القاهرة–مصر، (دت)، مادة (فرض)، (د ط).

38. اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمان، المركز الثقافي العربي، الدّار البيضاء–المغرب، 1998 م، ط 1.

39. لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب، حمو الحاج ذهبية، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو–الجزائر، (د ت)، ط 2.

40. «مبدأ التأدب في عهد الإمام علي (رضي الله عنه) إلى مالك الأستر قراءة تداولية»، حميد عبد الحمزة الفتلي، مجلة المبين، العدد الرّابع، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1438هـ/ 2017م.

41. المدخل الفقهي العام، مصطفى أحمد الزرق، دار القلم، دمشق–سوريا، 1418 هـ/1998 م، ج 2، ط 1.

42. المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، دومنيك مانغو، تر: محمّد حياتن، الدار العربية للعلوم 1428هـ/2008م، بيروت_لبنان، ط 1.

43. «المضمر في الدرس اللّساني العربي القديم–دراسة تداولية–»، أمينة ربيعي، مجلة (لغة–كلام)، مخبر اللّسانيات التداولية ة تحليل الخطاب الأدبي، المجلّد 07، العدد 03، جامعة عمار ثليجي الأغواط–الجزائر، 2021 م.

44. المضمر، كاترين كيربرات–أوريكيوني، تر: ريتا خاطر، مركز دّراسات الوحدة العربية، بيروت_ لبنان، ديسمبر 2008 م، ط1.

45. «المعاني الثواني عند عبد القاهر الجرجاني من خلال الكناية والإستعارة والتمثيل»، طاهر القطحاني، مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد 73، جامعة قطر، 2000.

46. معجم التعريفات، الشريف الجرجاني(علي بن محمد بن علي الشريف الحسني)، تح: محمّد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة–مصر، (د ت)، (د ط).

47. المعنى وظلال المعنى، محمد يونس علي، دار المدار الغسلامي، بيروت–لبنان، 2007 م، ط 2.

48. مفتاح العلوم، السّكاكي(سراج الدين أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي الخوارزمي الحنفي)، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، 1403 هـ/ 1983 م، ط 1.

49. المقاربة التداولية، فرانسواز ارمينكو، تر: سعيد علوش، مركز الإنتماء القومي، الرباط–المغرب، 1998 م، (د ط).

50. مقاييس اللّغة، ابن فارس(أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي)، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، القاهرة–مصر، 1399 هـ/1979 م، ج 4، مادة (فرض)، (د ط).

51. «المكوّن التداولي في النظرية اللّسانية العربية ظاهرة الاستلزام التخاطبي أنموذجا»، ليلى كادة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دُكتوراة العلوم في علوم الّسان العربي، قسم اللّغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللّغات، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012 م.

52. الملفوظية، جان سيرفوني، تر: الدكتور قاسم المقداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق–سوريا، 1998م، (د ط).

53. موروثنا البلاغي والأسلوبية الحديثة دراسة وموازنة، د. محمّد محمّد عبد العليم دسوقي، دار اليسر، القاهرة–مصر، (د ت)، (د ط).

54. النص والخطاب والإجراء، روبرت دي يوجراند، تر: د.تمام حسان، عالم الكتب، 1418هـ/1998م، القاهرة_مصر، ط 1.

55. نظرية البيان العربي خصائص النشأة ومعطيات النزوع التعليمي–تنظير وتطبيق–، رحمن غركان، دار الرّائي للدّراسات والترجمة والنضر، دمشق–سورية، 2008 م، ط 1.

56. نقد الشعر، قدامة بن جعفر(بن قدامة بن زياد البغدادي، أبو الفرج)، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، (د ت)، (د، ط).

57. الوظائف التداولية للتخاطب السياسي وأبعادها الحجاجية، نور الدين أجعيط، عالم الكتب الحديث، إربد–الأردن، 2016 م، ط 1.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

العنوان	رقم الصفحة
الشكر	-
مقدمة	أ-هـ

مدخل مفاهيمي

1-تعريف التداولية	8
1.1-لغة	8
2.1-إصطلاحا	8
2-علاقة التداولية بالبلاغة	11
3-متضمنات القول	13

الفصل الأول: تجليات الافتراض المسبق (PRÉSUPPOTION) في كتاب الايضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان البديع) للخطيب القزويني

توطئة	16
1-ماهية الافتراض المسبق (Présupposition)	16
1.1-الافتراض	16
1.1.1-لغة	16
2.1.1-إصطلاحا	16
2.1-الافتراض المسبق	18

1.2.1-عند المحدثين	18
2.2.1-عند العرب القدامى	22
3.1-المصطلحات المتداخلة مع الافتراض المسبق عند المحدثين	25
2-خصائص الافتراض المسبق وأسباب حدوثه	26
1.2-خصائص الافتراض المسبق	26
2.2-أسباب حدوث الافتراض المسبق	28
3-أنواع الافتراض المسبق	29
1.3-الافتراض المسبق الدّلالي	29
2.3-الافتراض المسبق التدّاولي (الفعلياتي)	30
4-الافتراض المسبق في كتاب الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني	32
1.4-معيار الثبات عند النفي بين الافتراض المسبق وفي أسلوب الخبر في كتاب الإيضاح وعلوم البلاغة للخطيب القزويني	32
2.4-الافتراض المسبق وأضرب الخبر في كتاب الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني	35
3.4-الافتراض المسبق في أسلوب الإنشاء في كتاب الإيضاح في علوم البلاغة (القزويني)	37
1.3.4-التمني	37
2.3.4-الاستفهام	39
4.4-أنواع الافتراض المسبق حسب تقسيمات جورج يول في كتاب الإيضاح	42
1.4.4-الافتراض المسبق (الوجودي)	42
2.4.4-الافتراض المسبق(البنيوي)	44
خاتمة الفصل	47

الفصل الثاني: تجليات الأقوال المضمرة (IMPLICITE) في كتاب الايضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان البديع) للخطيب القزويني

-توطئة	49
1-ماهية الأقوال المضمرة (Implicit)	49
1.1-الإضمار	49
1.1.1-لغة	49
2.1.1-اصطلاحا	50
2.1-الأقوال المضمرة	51
2-الأقوال المضمرة عند العرب القدامى (معنى المعنى-المعاني الثواني)	55
3-خصائص الأقوال المضمرة-طبقاتها ودرجاتها-	56
1.3-خصائص الأقوال المضمرة	56
2.3-طبقات الأقوال المضمرة	57
3.3-درجات الأقوال المضمرة	59
1.3.3-قاعدة إضمارية كلية	59
1.1.3.3-الإضمار العام	60
2.1.3.3-الإضمار العرضي	60
3.1.3.3-الإضمار الإستنباطي	60
4-الأقوال المضمرة في كتاب الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان البديع) للخطيب القزويني	61
4.1-القول المضمر في الكناية (كتاب الإيضاح للخطيب القزويني)	61
1.1.4-تعرف الكناية	63
1.1.1.4-لغة	63
2.1.1.4-اصطلاحا	63

-خاتمة الفصل	79
الخاتمة	82
الملاحق	86
قائمة المصادر والمراجع	92
فهرس الموضوعات	99
فهرس الجداول والمخططات	104
الملخص	105

فهرس الجداول

والمخططات

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوانه	رقم الصفحة
01	شرح المثال: قوله تعالى:﴿ وما رميت إذ رميت ﴾[الإنفال: 17]	34
02	شرح الأمثلة: كقول القائل: «هل لي من شفيع؟» قوله تعالى:﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾[الأعراف: 53]	39
03	شرح الأمثلة: " «أضربتَ زَيْدًا؟»، «أأنت ضَرَبْتَ زيدًا؟»، «أزيدًا ضربتَ؟»	41
04	شرح الأمثلة: (الإسلام باطل)، (الإسلام حق)، وقوله تعالى: ﴿ واللَّهُ يَشْهَدُ أَنَّ المنافقون لَكَاذِبُون ﴾[المنافقون: 01]	44
05	شرح الأمثلة: (كم درهما لك؟)، (كم رجلا رأيت؟)، وقوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِي إِسْرائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهمْ من آيةٍ بيّنة﴾ [البقرة: 211]	46
06	شرح الكناية "تؤوم الضحى"	66
07	شرح الكناية في البيت وما بَكُ فِيَّ مِنْ عَيْبٍ فَإِنّي. جَبَانُ الكَلْبِ مَهْزُولُ الفَصِيلِ	72
08	شرح الكناية في البيت يَبِيتُ بِمَنْجاةٍ من اللَّوْمِ بَيْتُهَ إذا ما بُيُوتٌ بالملاحَةِ حُلتِ .	75

فهرس المخططات

رقم المخطط	عنوانه	رقم الصفحة
01	متضمنات القول	14
02	أنواع الافتراض المسبق عند جورج يول	31
03	تقسيمات جورج يول وغرايس للأقوال المضمرة	54
04	كيفية الوصول للقول المضمر (نوعه، ودرجته)	68
05	كيفية الكشف عن المضمر عن طريق الاستدلال المنطقي (نوعه، ودرجته)	70
06	أقسام الكناية عند القزويني وطريقة الكشف عن القول المضمر	85

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على أحد أبعاد التداولية وهو متضمنات القول، إذ يسعى إلى توضيح معالم هذا البعد كما أقره التداوليون كما يقف هذا البحث على جذور هذا القسم عند العرب القدامى، و باعتباره ينقسم إلى قسمين رئيسيين هما الافتراضات المسبقة، والأقوال المضمرة، فإننا لاحظنا وجود ملامح له في الدرس البلاغي القديم، فوقع اختيارنا على كتاب الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني، فكان نموذجا للبحث في قسمي هذا البعد، ومن خلال مباحث الكتاب اخترنا أسلوب الخبر والإنشاء للبحث عن مواطن الافتراض المسبق، والكناية بأقسامها للكشف عن تجليات الأقوال المضمرة .

Abstract:

This research aims to stand on one of the dimensions of deliberation, which is the implications of saying, as it seeks to clarify the features of this dimension as approved by the deliberatives. The existence of features of it in the old rhetorical lesson, so we chose the book of clarification in the sciences of rhetoric by Al-Khatib Al-Qazwini, as it was a model for research in the two sections of this dimension, and through the book's investigations we chose the method of news and construction to search for the places of presupposition, and metaphor in its sections to reveal the manifestations of implicit sayings.